

كتب قومية
مكتبة الرئيس جمال عبد الناصر



الديمقراطية

من أقوال

الرئيس جمال عبد الناصر



0170273

مكتبة الإسكندرية
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

Bibliotheca Alexandrina

الذمير الطيبة

من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر

الفصل الأول

الطريق الى الديمقراطية

- كفاح الشعب المصرى من اجل الديمقراطية
السليمة .
- :لديمقراطية تأكيد لسيادة الشعب .

كفاح الشعب المصرى من اجل الديمقراطية السليمة

كافح الشعب المصرى طويلا ضد السيطرة المعتدية الأجنبية والسيطرة المستغلة الداخلية ، وفى اواخر القرن الثامن عشر قام الشعب المصرى بطالب بحريته وبحقه فى الحياة الحرة الكريمة . قام الشعب وطالب الأمراء والممالك بان يشترك فى حكم الوطن وفى تصريف أموره ، ولكنهم رفضوا ؛ لكن الشعب اجبر الأمراء على ان يطيعوا رغبته وان يلبوا ارادته ، ووقع الأمراء فى اواخر القرن الثامن عشر وثيقة بناء على رغبة الشعب ، قالوا فى هذه الوثيقة : ان الأمراء تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه الناس .

وانعقد الصلح على شروط منها : أن يكفوا ويكف اتباعهم عن امتداد ايديهم الى اموال الناس وان يسيروا فى الناس سيرة حسنة .

واطمأن الشعب وأمن بعد أن وقع الأمراء هذه الوثيقة الى أنهم سيطبقوها والى أنهم سيكفون اتباعهم عن امتداد ايديهم الى اموال الناس والى أنهم سيسيرون بالناس سيرة حسنة . ولكن هل اتبع الأمراء هذه الوثيقة ؟.. هل عملوا بما وقعوا عليه ؟.. لقد اطمأن الشعب وخدعه الأمراء .. فساروا سيرتهم الاولى مرة أخرى لاستبدوا بالشعب وبحقه فى الحياة وبحريته ويستبدوا بأرادته فاستبدوا وسيطروا وتحكموا .

فهل استكان الشعب واستسلم أمامه لم يسلم أبدا . . ولكنه
كافح نكاحا مريرا طويلا من اجل الحرية التي نادى بها ونادى بها
آباؤه واجداده واستمر في الكفاح والنضال حتى كانت سنة
١٨٠٥ ، حينما كافح ضد سيطرة الوالى التركى وطالبه بان
يشترك الشعب فى حكم نفسه بنفسه وطالبه الشعب بان يقيم
دستورا ليدبر به شئون البلاد .

ولكن الوالى العثمانى قال : اننى هنا والى بامر السلطان
ولا يمكن ان البى رغبة الفلاحين .

فاجتمع الشعب وعلماءه وقرروا عزل الوالى وقال الوالى : انا
لا يمكن ان اعزل الا بامر من السلطان ولا يمكن ان اعزل بامر من
الفلاحين .

فكتب ممثلو الشعب وثيقة بعزل الوالى التركى واثبتوا حقهم
الدستورى فى هذا وكانت الوثيقة تقول : ان للشعوب طبقا لما
جرى العرف به ، ولما تقضى به احكام الشريعة الاسلامية ، الحق
فى ان يقيموا الولاية ولهم ان يعزلوه اذا انحرفوا عن سنن العدل
او ساروا بالظلم لان الحكام الظالمين خارجون عن الشريعة . وعزلوا
الوالى ، واقاموا « محمد على » ولقد اقام الشعب يومئذ « محمد
على » كحاكم جمهورى .

ولا باس ولا ملامة على الشعب ان تكث محمد على بالعهد
فليس هو ول من خان العهد المقطوعة ولم يكن آخر الخائنين . .
لقد ولى الشعب « محمد على » الولاية بارادته ولكن « محمد على »
استبد وطفى وصمم على ان يحكم سواء اكان حكمه من ارادة
الشعب ام ضد ارادة الشعب فاستمر الشعب فى نضاله من اجل
حقه فى الحياة والحرية .

وقام عرابى سنة ١٨٨١ وطالب الخديو بان يحقق للشعب

حريته وحقه في الحياة الكريمة وحقه في أن يقرر الضرائب والقوانين ولكن الخديو رفض واستعان بالقوة الأجنبية فكان الاحتلال البريطاني .

ولكن الشعب لم يستسلم ولم يسلم .. انما كافح بعزم وإيمان لاضد السيطرة المستغلة الداخلية فحسب ولكن ضد العدوان الخارجي واستمر الشعب رغم المآسى ورغم العذاب وما قاسى من ضروب الأحوال والبطش . . استمر الشعب يحارب ويكافح ويناضل بعزم وصبر وإيمان .

فقامت الثورة الكبرى سنة ١٩١٩ بعد كفاح طويل ضد العدوان الخارجي وضد السيطرة الداخلية . . قامت هذه الثورة تطالب بدستور يقرر حق الشعب في الحياة والحرية ويحقق للشعب ديمقراطية سليمة .

وكافح الشعب واستشهد من أبنائه من استشهد وسجن من سجن وعذب من عذب .

ثم أعلن دستور سنة ١٩٢٣ وكان هذا الدستور منة أعطيت له ومنحة من الملك وحتى هذه الوثيقة نكثوا بها واستبدوا بالشعب وآماله .

ولم تفن الشعب هذه الوثيقة المكتوبة شيئا فاستمر يكافح كفاحا طويلا فان الدستور الذى أعلن سنة ١٩٢٣ كان دستورا استخدمت بواسطته كل الوسائل التى تتحكم فى هذا الشعب .

لقد اعتبر القصر والأحزاب والاقطاعيون ان الدستور وثيقة قهرية يثبتون بها الاقطاع والرشوة والفساد والاستبداد السياسى والظلم الاجتماعى . . واتخذ الاستعمار من هذه الوثيقة ايضا وسيلة حتى يمكن لنفسه فى هذا الوطن فهل خدع المواطنون ؟ .

ان المواطنين الذين وثقوا في سنة ١٩٢٣ بالدستور اطمأنوا .
ولكنهم لم ينخدعوا ولم يسلموا ولم يستسلموا ، فكافحوا كفاحا
طويلا مريرا من اجل حقهم في الحياة والحرية حتى قامت ثورة ٢٣
يوليو سنة ١٩٥٢ لتحقيق للوطن حقه في الحرية وفي الحياة وقررت
مبادئها الستة . . انها تهدف الى « اقامة حياة ديمقراطية سليمة » .

كانت ثورة ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ ، تتويجا لكفاح المواطنين بنصر
عظيم حتى يتولى امره بنفسه وحتى يمسك زمام شانه بيده . .
ولكن الشعب استلهم العظة من ماضيه فقرر الا يخدع كما خدع
في ايام ابراهيم بك ، وفي ايام محمد علي ، فلم يطمئن الى الامراء
او الى الحكام ، لم يطمئن ابدا كما اطمأن في الماضي . . ولم يثق
كما وثق في الماضي ولكنه قرر ان يستمر في كفاحه .

واعلنت الثورة في ول يوم من ايامها . . انها تهدف الى اقامة
حياة ديمقراطية سليمة ، لينظم الشعب امور هذا الوطن بنفسه
وبارادته .

ولم تكن الطريق سهلة ، بل لقد قابلت الثورة طريقا شاقة
وصعبة ، لانها قررت الا تخدع والا تطمئن ، فجابته الحكام
والامراء ، واصطدمت الثورة مع الحكام ومع الامراء لانها كانت
تسلح بالشك ولم تستكن الى الاطمئنان والى الثقة .

فاعلنت الثورة في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٣ انها لاقت المصاعب
والمشاق الكبيرة من الحكام السابقين ومن الحزبيين ومن الاحزاب
وانها حتى يمكن ان تحقق الاهداف التي قامت من اجلها لابد لها من
فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦

وفي هذه الفترة تمهد الثورة الطريق وتقضى على المخادمين
والفضلين ، واصدرت الثورة في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٣ بيانا
يقول :

« لقد استمدت ثورة الجيش قوتها من إيمانها الكامل بحق جميع المواطنين في حياة قوية شريفة وعدل تام مطلق وحرية كاملة شاملة في ظل دستور سليم يعبر عن رغبات الشعب وينظم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، ولما كان أول أهداف الثورة هو اجلاء الأجنبي عن أرض الوطن ولما كنا آخذين الآن في تحقيق هذا الهدف الأكبر والسري به إلى غايته مهما تكن الظروف والعقبات فإنا كنا ننتظر من الأحزاب أن تقدر مصلحة الوطن العليا فتقلع عن مصالح السياسة المخربة التي أودت بكيان البلاد وفرقت وحدتها، ومزقت شملها لمصلحة نفر قليل من محترفي السياسة وادعاء الوطنية .. ولكن على العكس من ذلك اتضح لنا أن الشبهوات الشخصية والمصالح الحزبية التي أفسدت أهداف ثورة سنة ١٩١٩ تريد أن تسعى سعيها ثانية بالتفرقة في هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن » .

واذن فإن الثورة حينما قامت سنة ١٩٥٢ لم تطمئن ولم تثق كما اطمأنت الثورات السابقة ، مثل ثورة سنة ١٩١٩ ، أو ثورة عرابي ، وثورة الشعب ضد الوالي التركي ، وثورة الشعب ضد إبراهيم بك ومراد بك أيام المماليك ولكنها أخذت من الماضي عظة وعبرة وتسنحت حتى تقضى على جميع الأسباب التي يمكن أن تسير بهذه الثورة إلى الانحراف .

وسارت الثورة في طريقها لتحقيق للوطن أساسا متينا نظيفا ، وتخلص الوطن من الرجعية ومن الاستعمار وأعوانه .. وسارت الثورة وهي ترمي مبادئ الانسانية وهي تهدف إلى إقامة مجتمع وطني سليم تسوده الرفاهية والعدالة الاجتماعية لا مكان فيه لسيادة ولا مكان فيه لعبيد بل كلنا أحرار في هذا الوطن .. كلنا نشعر بالحرية وبالمساواة .

صارت الثورة وهي لا تثق ولا تطمئن ؟ لا تثق في كتابة الوثائق ولا تطمئن لتوقيع العهود ، فقد خدعنا كثيرا في الماضي ، ولا بد ان نأخذ من ماضينا عبرة لمستقبلنا .

صارت الثورة لتحقيق الاهداف التي اعلنتها منذ ١٩٣٠ من يوليو سنة ١٩٥٢ وكانت هذه الاهداف هي تحقيق احلام الشعب وامانيه .. واحلام من كافحوا واستشهدوا من ابناؤه واماني آبائنا وآمال اجدادنا .

قامت الثورة وهي تهدف الى اقامة مجتمع وطني قويّ تسوده العدالة وتترفرف عليه الرفاهية وكان الهدف الاول هو القضاء على الاستعمار واعوانه .

ولكنها اصطدمت بأعوان الاستعمار .. وتبينت انهم خطر على الشعب بل اشد خطرا من الاستعمار .. فان الاستعمار لا يمكن ان يثبت اقدامه الا مستندا على اعوانه من ابناء هذا الوطن .. فانجبت الثورة الى اعوان الاستعمار لتقتلعهم من جذورهم .. هؤلاء الذين باعوا بلدهم للشيطان لقاء دراهم معدودات ..

وحينما قضت عليهم استطاعت ان تقضي على الاستعمار .. فقد ترنح الاستعمار ولم يجد بين اراضي هذا الوطن من يستند فاستسلم الاستعمار ..

واليوم ونحن نبدا مرحلة جديدة من تاريخ وطننا لن ننسى الماضي ابدا بل سناخذ من الماضي عظة وعبرة ..

سنستلح بتاريخ الماضي واحداثه .. لن نخدع ولن نضل مرة اخرى ولكننا سنحمي ما حققنا من المكاسب والانتصارات ولن نخدعنا الاستعمار ولن يكون هناك ابدا اعوان بيننا للاستعمار لان الشعب قد تولى امره بيده واصبح هو الذي يمثل السلطة العليا في هذا الوطن ..

وكان لابد أن نعمل على القضاء على الاقطاع .. الذى تحكم
أقينا والذى تحكم فى أراضينا والذى تحكم فى حريتنا . ولم يكن
هدفنا من القضاء على الاقطاع أن نملك الناس وأن نملك الفلاحين
أفقط ، فإن أرض مصر لا يمكن أن تملك جميع أبنائها ، ولكننا كنا
نهدف فى الحقيقة الى الحرية والى التحرير .. حرية النفس وحرية
الفرد ؛ إذ لا حرية فى بلد إذا لم يكن أبنائه أحرارا .. ولا يمكن
أن نشعر بالحرية إذا كان أفراد هذا الوطن يشعرون بالذل ..
ويشعرون بالاستعباد .

اتجهنا الى القضاء على الاقطاع واستطعنا بعد معركة طويلة
كثافة أن نقضى على الاقطاع واستطاع أبناء هذا الوطن جميعا أن
يشعروا بأنهم أحرار .. ليسوا ملكا لأحد .. ليسوا ملكا لأقطاعي ..
أو ملكا لصاحب الأرض أو ملكا لصاحب جاه .. لن يهددوا فى
رزقهم .. أو فى قوت يومهم .. ولن يهددوا فى عيشهم .

أنا بهذا نعمل على خلق مجتمع تسوده الحرية الحقيقية ..
لا الحرية الزائفة .. الحرية التى يشعر بها الفلاح فى أرضه
والعامل فى مصنعه ، والموظف فى عمله .

هذه هى الحرية ، ولا يمكن أن نقول : أن هناك ديمقراطية
صليمة وأن هناك برلمانا ، وأن هناك دستورا ، إذا كان الفرد لا يشعر
بحريته وإذا كان الفرد مهددا فى رزقه ، وإذا كان الفرد مهددا فى
عيشه وإذا كان الفرد مهددا فى يومه أو قومه .

١٦ يناير سنة ١٩٥٦
من خطاب المؤتمر الشعبى
بميدان الجمهورية - القاهرة

الديمقراطية تأكيد لسيادة الشعب . . .

**ان الديمقراطية هي تأكيد السيادة للشعب . . . ووضع السلطة
كلها في يده وتكريسها لتحقيق اهدافه .**

**كذلك فان الاشتراكية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة
عملا تقديميا فان الاشتراكية هي اقامة مجتمع الكفاية والعدل . . .
مجتمع العدل وتكافؤ الفرص . . . مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات .**

**ان الديمقراطية والاشتراكية في هذا التصور تصبحان امتدادا
واحدا للعمل الثورى .**

**ان الديمقراطية هي الحرية السياسية . . . والاشتراكية هي
الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين . انهما جناحا الحرية
الحقيقية ، وبدونهما او بدون اى منهما لا تستطيع الحرية ان تحلق
الى آفاق القد المرتقى .**

**ان عمق الوعى الثورى للشعب المصرى ، ووضوح الرؤيا امامه
بفعل الصدق مع النفس . قد مكنه فداء النصر العظيم فى معركة
السويس من ان يحسن تقدير موقفه .**

**ان الشعب المصرى استطاع وسط مهرجان النصر العظيم ان
يدرك انه لم يحصل على الحرية فى معركة السويس ، وانما هو فى
معركة السويس استخلص ارادته لى يصنع بها الحرية ثوريا .**

ان المعركة المجيدة مكنته من ان يكتشف قدراته وامكانياته ،
وبالتالى ان يوجه هذه القدرات والامكانيات توريا لتحقيق الحرية .

ان النصر ضد الاستعمار بالنسبة لهذا الشعب العظيم لم يكن
نهاية المطاف ، وانما كان بداية العمل الحقيقى . . وكان مجرد مركز
لاكثر ملائمة لمواصلة الحرب من اجل الحرية الحقيقية وضمانها
طول عمره على ارضه الى الابد .

ان السؤال الذى طرح نفسه تلقائيا غداة النصر العظيم فى
السويس هو : لمن هذه الارادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى
من قلب المعركة الرهيبة ؟ .

وكان الرد التاريخى الذى لا رد غيره هو : ان هذه الارادة لا
يمكن ان تكون لغير هذا الشعب ، ولا يمكن ان تعمل لغير تحقيق
اهدافه .

ان الشعوب لا تستخلص ارادتها من قبضة الفاصب لى
تضعها فى متاحف التاريخ انما تستخلص الشعوب ارادتها وتدعمها
بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق
مطالبها .

ان هذه المرحلة من النضال هى اخطر المراحل فى تجارب
الامم .

انها النقطة التى انتسكت بعدها حركات شعبية كانت تبشر
بالامل فى نتائج باهرة ، ولكنها نسيت نفسها بعد اول انتصار
لها ضد الضغط الخارجى ، وتوهمت خطأ ان اهدافها الثورية تحققت
ومن ثم تركت الواقع كما هو دون تغيير ناسية ان عناصر الاستغلال
الداخلى متصلة عن قرب مع قوى الضغط الخارجى فان الصلة
بينهما والتعاون تفرضهما تبادل المتافع والمصالح على حساب
الجهانير .

ان هذه الحركات الشعبية تسلم نفسها بعد ذلك للواجهات الدستورية الخادعة وتتصور بذلك ان الحرية استوفت حقوقها .

لكن هذه الحركات الشعبية تكشف دائما وبعد فوات الاوان في كثير من الاحيان انها بقصورها عن التغيير الثوري في معناه الاقتصادي سلبت الحرية السياسية ضمانها الحقيقي . ولم تترك لنفسها منها غير مجرد واجهة هشة لا تلبث ان تتحطم وتنهار ، بفعل التناقض بينهما وبين الحقيقة الوطنية .

كذلك ففي هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطني تنتكس حركات شعبية اخرى حين تنهج للتغيز الداخلي نظريات لا تنبع من التجربة الوطنية .

ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعي ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية .

ان الحلول الحقيقية لمشاكل اي شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعب غيره .

ولا تملك أية حركة شعبية في تصديها لمسئولية العمل الاجتماعي ان تستغنى عن التجربة .

ان التجربة الوطنية لا تفترض مقدما بتخطئة جميع النظريات السابقة عليها او تقطع برفض الحلول التي توصل اليها غيرها ، فان ذلك تعصب لا تقدر ان تتحمل تبعاته ، وان ارادة التغيير الاجتماعي في بداية ممارستها لمسئولياتها تجتاز فترة اشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها الى كل زاد فكري .

لكنها في حاجة الى ان تهضم كل زاد تحصل عليه وان يمزجه بالعصارات الناتجة في خلاياها الحية .

أنها تحتاج الى معرقة بما يجرى من حولها .

لكن حاجتها الكبرى هي ممارسة الحياة على أرضها .

وان تجربة الصواب والخطأ هي في حياة الأمم كشأنها في حياة الأفراد طريق النضج والوضوح .

ومن ثم فان الحرية السياسية أي الديمقراطية ، ليست هي ثقل واجهات دستورية شكلية .

كذلك فان الحرية الاجتماعية أي الاشتراكية ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية .

ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ في الخديعة الكبرى للديمقراطية المزيفة .

واستسلمت القيادات الثورية بعد اول اعتراف من الاستعمار باستقلال مصر الى ديمقراطية الواجهات الدستورية التي لا تحتوي على أي مضمون اقتصادي . . ان ذلك لم يكن ضربة شديدة ضد الحرية في صورتها الاجتماعية فقط وانما مالبت الضربة ان وصلت الى هذه الواجهة السياسية الخارجية ذاتها . فان الاستعمار لم يقيم وزنا لكلمة الاستقلال المكتوبة على الورق ولم يتورع عن تمزيقها في أي وقت وفقا لمصالحه .

ان ذلك كان أمرا طبيعيا .

ان واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الديمقراطية الرجعية والرجعية ليست على استعداد لأن تقطع صلتها بالاستعمار أو توقف تعاونها معه ولذلك فلقد كان المنطق الطبيعي بصرف النظر عن الواجهات الخارجية المزيفة ان نجد الوزارات في عهد ديمقراطية الرجعية وفي ظل ما كان يسمى بالاستقلال الوطني لا تستطيع ان تعمل إلا بوحى من ممثل الاستعمار في مصر بل انها في بعض الأحيان لم

توجد الا بمشورته وبأمره بل وصل الحال في احدى المرات انها
جاءت الى الحكم بدباباته .

ان ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخديعة
الكبرى في ديمقراطية الرجعية ويؤكد عن يقين انه لا معنى
لليدمقراطية السياسية او للحرية في صورتها السياسية من غير
الديمقراطية الاقتصادية او الحرية في صورتها الاجتماعية .

ان من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل ان النظام السياسي
في بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية
السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحركة في هذه الاوضاع
الاقتصادية .

فاذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلدا من
البلدان فمن المحقق ان الحرية السياسية في هذا البلد لا يمكن ان
تكون غير حرية الاقطاع .

انه يتحكم في المصالح الاقتصادية ويملي الشكل السياسي
للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال
المستغل .

ولقد كانت القوة الاقتصادية في مضر قبل الثورة في يد
تحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل . وكان محتما ان تكون
الاشكال السياسية بما فيها الأحزاب تعبيرا عن هذه القوة وواجهة
ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع ورأس المال المستغل .

انه مما يلفت النظر ان بعض الأحزاب في تلك الظروف لم يتورع
عن ان يرفع في غير موارد شعار أن الحكم يجب ان يكون لأصحاب
المصالح الحقيقية في الميلاد وقتها . فلقد كان هذا الشعار اكثر من

اعتراف ضمنى بالمهزلة التى قرضتها القوى المسيطرة على الشعب
المصرى باسم الديمقراطية .

ان هذا الشعار على اى حال مهما بلغت درجة الايلاء فيه كان
اعترافا صريحا وصادقا بالحقيقة المرة .

ان سيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على
اقتصاديات الوطن كانت لابد ان تمكن لهما طبيعيا وحتميا فى
السيطرة على العمل السياسى فيه وعلى اشكاله وعلى ضمان توجيهها
لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير واخضاع هذه الجماهير
بالخدعة او بالارهاب حتى تقبل او تستسلم .

ان الديمقراطية على هذا الاساس لم تكن الا ديكتاتورية
الرجعية .

ان فقدان الحرية الاجتماعية لجماهير الشعب سلب كل قيمة
لشكل الحرية السياسية التى تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة
حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه
وتفضلا .

ان البرلمان الذى اقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح
الشعب وانما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التى منحت هذا
الدستور .

« الميثاق الوطنى »

الفصل الثاني

ديمقراطية الرجعية

- درس في الماضي
- الديمقراطية المزيفة
- لماذا انتكست ثورة ١٩١٩
- الأحزاب والاستعمار
- الديمقراطية بعد ثورة ١٩١٩
- معارك ضد الديمقراطية المزيفة
- مفهوم الديمقراطية السياسية من سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٥٢
- لماذا لم تتبع الأحزاب
- ديمقراطية الماضي
- مجتمع ديمقراطي متحرر من الاستغلال

درس فى الماضى ١

ان الثورة السياسية تتطلب انتجاحها وحدة جميع عناصر
الامة وترباطها وتساندها وتكرانها لذاتها فى سبيل الوطن كله .

والثورة الاجتماعية ، من اول مظاهرها ، تزلزل القيم وتخلخل
المقائد ، وتصارع المواطنين مع انفسهم افرادا وطبقات ، وتحكم
الفساد والشك والكراهية والانانية .

وبين شقى الرحى هذين ، قدر لنا ان نعيش اليوم فى ثورتين
ثورة تحتم علينا ان نتحد ونتفانى فى الهدف . وثورة تفرض علينا
- بوجه ارادتنا - ان نتفرق ، وتسودنا البغضاء ولا يفكر كل منا الا
فى نفسه .

وبين شقى الرحى هذين - مثلاً - ضاعت ثورة ١٩١٩ ولم
تستطع ان تحقق النتائج التى كان يجب ان تحققها الصفوف التى
تواصت فى سنة ١٩١٩ تواجه الطغيان ، لم تلبث الا قليلا حتى
شغلها الصراع فيما بينها افراد وطبقات .

وكانت النتيجة فشلا كبيرا ، فقد زاد الطغيان بعدها تحكما
فينا سواء بواسطة قوات الاحتلال السافرة ، او بصنائع الاحتلال
المقنعة التى كان يتزعمها فى ذلك الوقت السلطان فؤاد وبعدد ابنة
فاروق ولم يحصد الشعب الا الشكوك فى نفسه ، والكراهية
والبغضاء والاحقاد فيما بين افراد وطبقاته .

شعب الأمل الذي كان ينتظر أن تحققه ثورة ١٩١٩
ولقد قلت لشعب الأمل ، ولم اقل تلاشي ، ذلك لأن قوى المقاومة
الطبيعية التي تدفعها الآمال الكبيرة التي تراود شعبنا ، كانت
لا تزال تعمل عملها وتستعد لمحاولة جديدة .

« فلسفة الثورة ص ٤١ »

الديمقراطية المزيفة !

ولقد رايت كيف زيف الاستعمار ديمقراطيتنا فكانت مستعارة
وتعويها وكيف حارب مجاولتنا لاقامة حياة دستورية ، فراينا
هلسلة من المهازل تمثل باسم الدستور ونسى الجميع او تناسوا
ان كل سلطة مصدرها الشعب وانه لا يحق لقوم مهما كانت تقاديرهم
ان يتحكموا في مصر شعب الا برضاء ابنائه ، اننى اعلن ان مائزنا
بالمجتمع المصرى من المصائب والشقاء وقساد الحكومات انما يرجع
الى سبب واحد هو جهل كل فرد بحقوقه وتجاهلها وتناسى كل فرد
لواجباته .

لقد قامت هيئة التحرير (١) لتغرس في النفوس ان الناس
جميعا قد خلقوا متساوين وان الخالق سبحانه وتعالى قد منحهم
حقوقا لا تنتزع ولتأمين هذه الحقوق تتكون من الناس حكومة
المستند سلطاتها من رضا الشعب المحكوم .

٢٢ فبراير ١٩٥٢ الاحتفال بالفتح

هيئة التحرير بشين الكوم »

(١) قامت هيئة التحرير في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٢ كأول تنظيم فسيى بعد قيام
الثورة وادت دورها في النضال الوطنى من معركة تحرير الوطن »

ونحن نبدأ مرحلة جديدة من تاريخنا ويجب أن تأخذ من ماضينا
عبرة . ففي عام ١٩١٩ قامت ثورة في مصر جمعت جميع أبنائها من
لرجل الأهداف الكبرى الاجتماعية والتخلص من الاستعمار . واستطاع
الشعب أن يجبر الملك الفاسد والاستعمار وأعوانه على أن يواطئوا
الرءوس . وسارت بعد أن اعتقدت أنها حققت ماتصبو اليه وأعلن
دستور ١٩٢٣ ، وكان هذا الدستور ثمرة كفاح الشعب واستشهاده
أبنائه . ولم يكن دستور ١٩٢٣ منحة منهم كما قالوا ، ولكن الشعب
استطاع بجهاده وكفاحه أن يجبرهم على إعلان الدستور ولكن هل
طبق ؟ لقد كان دستور ١٩٢٣ خدعة . . كان الشعب يمثل أهدافا
واحدة قوية . . وآمالا واحدة . لأن الشعب الذي قام بالثورة كان
يهدف الى عدالة اجتماعية نظيفة . ولكن القيادات انقسمت فكل
منهم يريد أن يستغل الشعب من أجل تحقيق سلطة أو سلطان . .
ومن أجل الاستبداد السياسي .

لقد انتكست ثورة ١٩١٩ ولم يكن الشعب هو السبب ولكن
هؤلاء الذين كانوا يطمعون في الاستغلال والتحكم في الشعب .

كان هؤلاء هم السبب الأول والرئيسي في انتكاس ثورة ١٩١٩
لقد تناسوا الأهداف التي قاموا من أجلها في ثورة ١٩١٩ ، وانتهت
الى الأحقاد والحزبية والانقسام وقاسى الشعب من الاستبداد
السياسي والاقتصادي . وتمادت الأقلية في جمع المال والثروات
ونعم كل هذا تحت اسم الدستور والديمقراطية .

واليوم ونحن نمر بتجربة جديدة لن نطبق مافات ولن يعيد
التاريخ نفسه فكل فرد من أبناء الشعب كله يشعر أنه مهدد في

حياته . وكانت حرية زائفة وبرلمانية زائفة ، واللعبة البرلمانية التي أدخلها علينا الاستعمار ليلعب بنا ويتحكم فينا ويفرقنا .

إننا لن نتمكن للأساليب الاستعمارية من أن تعمل مرة أخرى بيننا . ولن نتمكن الاستبداد أو الاستغلال أن يقوم مرة أخرى . إن هذه الثورة التي قامت عام ١٩٥٢ هي ثورة اجتماعية وثورة سياسية وهي التي ستحقق الأهداف الاجتماعية والسياسية ولن نسمح للظلم الاجتماعي ولا للاستبداد السياسي أن يعودوا ولكننا سنعمل على إقامة حياة ديمقراطية سليمة وحياة اجتماعية نظيفة ولذلك قضينا على الحزبية البغيضة التي كانت تتحمل الوزر الأكبر فمكنت للفساد ومكنت للاستعمار ونسيت الشعب .

لقد آلبنا على أنفسنا أن نتلافى الأخطاء ونعمل على قيام وحدة قوية تعمل للجماعة ولا تعمل للفرد . فاعلنا أن أبناء الوطن جميعا يكونون اتحادا قوميا يعمل للجماعة لا للأقلية أو للأفراد أو الظلم الاجتماعي أو الاستبداد السياسي . . اتحاد يعمل لإقامة حياة اجتماعية نظيفة لا لفئة من الناس تتحكم وتستبد وتستغل النفوذ والسلطان . ولكن لإقامة عدالة اجتماعية للوطن من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه ، ومنسبر جميعا متحدين متكاتفين لنحقق الثورة الاجتماعية والسياسية .

وقد آلت الثورة على نفسها أن تقضى على الاستبداد وعلى الظلم السياسي والاجتماعي .

لقد وجدنا أن جميع التشكيلات والتنظيمات السياسية لم تكن أبدا تهدف إلى مصلحة الوطن بل إلى مصلحة فئة قليلة من أبناء الشعب .

كانت الحرية علما للاستغلال والديمقراطية الزائفة والاستبداد وإننا اليوم ونحن نظوي مرحلة من مراحل حياتنا الثورية ونبدأ مرحلة جديدة لابد أن ننظم حياتنا على أسس جديدة سليمة .

قضينا على الاقطاع واستغلال النفوذ والتحكيم والسيطرة وبعد
ان هدمت الاصنام التي عاثت فسادا في هذا الوطن والتي كانت
تنادى بالحرية وهى لاتعلم من الحرية الا اسمها .. هدمت الاصنام
والاحزاب التي تحكمت فينا .

وفيدا اليوم فى بناء متين لا يكون بناء خاويا ولن يكون هلالا
البناء للسيطرة او استغلال النفوذ مرة اخرى .. لن يحمل البناء
من الحرية اسمها ولكن سيحمل حقيقتها ويكفل للفرد حريته فى
رؤاه .

ان الحرية التى نتمناها ونصبو اليها هى حرية الرزق
وحرية الفرد .. حرية العمل .. ولهذا نستطيع ان نقول ان هناك
حرية حقيقية .

وبهذا سنكون جميعا اتحادا شعبيا يعمل لتدعيم الثورة
السياسية والاجتماعية واقامة عدالة اجتماعية وحياة ديمقراطية
سليمة ويعمل على سد الفراغ السياسى الذى تولد عن انهيار
الحياة السياسية الفاسدة وبهذا تكون قد بدانا حياة ديمقراطية
سليمة لمصلحة الجماعة .. لمصلحة الاغلبية التى حرمت من حقها
فى الحياة .

٢١ يناير سنة ١٩٥٦

القيت فى وفد أبناء الشرفية - القاهرة

الاحزاب .. والاستعمار

لقد اتبع الاستعمار البريطانى فى بلادنا سياسته التقليدية
فرق تسد ..

لقد فرق فعلا وساد فعلا .. وعمل على انقسام البلاد الى شيع
واحزاب . كان يضرب حزبا بحزب . وشيعة باخرى حتى ثبت نفوذه

وامستطاع بعد ان كان يحكم البلاد حكما مباشرا عن طريق القسوس
والاكراه ان يحكمها بوساطة صنائعه من مختلف البيئات والأحزاب
وهؤلاء الصنائع كانوا طبقة معترفا بها في تعادل ميزان القوى
الداخلية ، كانوا ينفذون رغبات الاستعمار بل كانوا يسبقونها
الى التكهّن برغباته والتنافس في تنفيذها . كان هدفهم تحقيق
مضالح الاستعمار أولا ، وتحقيق مصالحهم الذاتية ثانيا وكانت
مضالحهم ومضالح الاستعمار وثيقة الصلة والارتباط ولهذا لم
تنجح ثورة ١٩١٩ . بل حدث انتكاس لها وضاعت هدرا دماء المصريين
الذين قتلوا في سبيلها برصاص الانجليز .

فأخذت الانقسامات تزيد وتتسع بين القيادات المختلفة وكلمما
تزايدت الانقسامات واختلقت القيادة تمكن الاستعمار من شد أزر
صنائعه واعوانه فكانوا يكسبون الجولات في المعارك التي يخوضونها
وكل معاركهم على الحكم وقد دفع ذلك اناسا كثيرين من أصحاب
المبادئ الى الالتجاء للاستعمار عليهم يجدون عنده فرصة .. وبذلك
حققت جميع القلاع الوطنية وانهارت عناصر المقاومة تحت وطأة
الاستعمار والسبب الاساسى فى حرصنا على قيام الحياة النيابية
هو الا يتجه المجتمع الى السلبية بل يتجه الى الايجابية فلا يعتمد
فى تسيير أموره على مجلس الثورة بل يكون الشعب كله مجلس ثورة
يشترك بجميع افرادة فى الحكم بوساطة ممثليه فى مجلس الأمة .

فالسلبية شديدة الخطر على مستقبلنا ، فان الوطن لا يتألف من
اشخاص بذاتهم ولا يتكون فجأة فى وقت معين ، بل يتكون من تعاقد
أجيال وتفاعل احداث وتتابع اشخاص .. وقت بعضى ووقت
يגיע .. شخص يمضى وشخص يגיע ويجب ان يكون فى الأمة من
يتولى القيادة ومن يستعد لتولى القيادة .. الحياة الديمقراطية
هى التى تتبع الفرصة لظهور الكفايات التى تحتاج اليها البلاد فى
قيادة أمورها .

اننى اومن ان فى بلدى كفايات ممتازة لم تتح لها الظروف ان تظهر وتأخذ مكانها الجدير بها فى خدمة البلاد ، الحياة النيابية هى التى تسلط الضوء على هذه الكفايات فتظهر وتستطيع البلاد ان تفيد منها . ان الدور الرئيسى للحياة النيابية هو تكوين طبقة من القادة الأكفاء لتحقيق اهداف ثورة الشعب ، والحياة النيابية تتيح الفرصة ايضا لمعرفة العاملين وغير العاملين فكما ان مهمة النائب مراقبة الحكومة فان مهمة الشعب مراقبة نوابه وتتبع اعمالهم ليقدر انتاجهم ويحكم على مقدار جدارتهم لنحمل الاعباء فيدفع المحسن الى الامام ، وينحى المسيء عن حمل الأمانة .

لقد كانت الحياة النيابية فى الماضى قائمة على التخريب والمجاملات وهى اليوم تقوم على المصلحة ، والسر فى فساد الحياة النيابية فى الماضى هو طغيان الاقطاع واحب فى هذه المناسبة ان اوضح الحكمة فى القضاء على الاقطاع . . انها ليست تمليك اكبر عدد من الافراد . . ولكن الحكمة هى تحرير افراد الشعب من سيطرة الاقطاع اذ لايمكن لبلد ان يكون حرا اذا لم يكن الفرد حرا فى عمله ورزقه .

٢٠ مايو سنة ١٩٥٦

حديث الى جريدة الجمهورية

الديمقراطية

بعد ثورة ١٩١٩

وفى الماضى قامت حياة ديمقراطية ولكن هل كانت هذه الحياة الديمقراطية هى الديمقراطية الحقيقية ؟ .
هل كانت هذه الحياة الديمقراطية تحقق تكافؤ الفرص ، وتحقيقا الحرية وتنشر المساواة بين افراد هذا الشعب ؟ .

فى عام ١٩١٩ قامت ثورة فى مصر ، وكانت هذه الثورة تهدف
الى اقامة حياة ديمقراطية سليمة ، وكانت تنادى بالاستقلال التام
واستشهد من استشهاد و قتل من ابناء الشعب المكافحين الاحرار
الذين خرجوا ، وليس لهم من مطمع او هدف الا ان يموتوا
ويستشهدوا فى سبيل تحقيق الاهداف الكبرى ، التى كانت تنادى
بها البلاد من الشمال الى الجنوب .

وقد اسلمت البلد قيادتها الى زعماء اعتبرتهم امناء على هذه
الاهداف الكبرى وبعد ذلك ماذا حدث ؟ .

هل تحققت الديمقراطية ؟ هل تمتع الشعب بالحرية التى مات
من اجلها كثيرون من ابناء هذا الوطن ؟ .

ان الامور تطورت وجاءت ثورة ١٩١٩ بنصر دستورى وحصلت
البلد على دستور فى عام ١٩٢٢ .

ولكن هل طبق هذا الدستور على حسب مواده وعلى حسب
ابوابه وبنوده ؟ .

وهل طبقت الديمقراطية بحيث تكون الحرية شاملة ؟ .

فماذا حدث اذن ؟ .

بدأت العوامل تتدخل . . العوامل الرجعية والانتهازية
والاستعمار وبدأ أعوان الاستعمار يتآمرون مع الاستعمار على الشعب
وحقوقه الشرعية .

وبدأوا يقولون للشعب كلاما جميلا . . ويرددون وعودا خلافة
ولكن ماذا كانت نتيجة هذه الوعود الخلافة والكلام الجميل ؟ .

لقد انتكست ثورة ١٩١٩ واصبحت الحرية هى حرية التحكم
والسيطرة حرية الاستبداد وحرية الاستغلال ، حرية الرجعية
والاقطاع والاحتكار .

بدأت فئة قليلة من أبناء الشعب تعتبر أن هذه فرصة لتكسب ولتثري وتجمع أكبر قدر ممكن من المال ، ونسيت الشعب الذي قام وثار وقتل وقاسى وجابه الاستعمار .

وابتدأت هذه الفئة القليلة تتآمر .. من أجل مصلحة خاصة وجدت هذه الفئة القليلة انها لن تستطيع أن تقاوم الشعب والاستعمار فى الوقت نفسه وايقنت أن الشعب لن يسلم ولن يستسلم .. ولكنه سيحاول مرة أخرى ان يطالب بحقه فى الحياة وفى الحرية والعدالة الاجتماعية .. سيطلب بحرية الرزق وحرية لقمة العيش .

فاتجهت هذه الفئة المستغلة الى الاستعمار تتعاون وتتآمر معه على حقوق الشعب وحرية .

وطال الامر ولم يسكت الشعب ولكنه انتفض وقاوم ولم يستسلم بدا . كان الشعب دائما يشور وينادى بالحرية الحقيقية حرية الرزق وحرية العيش والديمقراطية السليمة لفالية الشعب لا لحفنة من الرجعيين والاقطاعيين والمستغلين .

الحرية الحقيقية هى حرية الفرد .. وليست الحرية كما كانت نمارس فى بلادنا من قبل .. حرية تتكون من برلمانات زائفة تمثل اقلية تحكم الاغلبية وتتحكم فى مجموع الشعب .

لقد مرت بالشعب المصرى محن كثيرة واحداث عظيمة ، ولكنه لم يكن يخدع ولم يكن يستسلم الخديعة .. قد يخدع الى وقت ولكنه لا يخدع كل الوقت .. كان الشعب يسمع الكلام والوعود والعبارات الطنانة عن الحرية والديمقراطية ولكنه كان يحصر بانه باسم هذه الديمقراطية يستغل الشعب وتوضع السلاسل فى عنقه من أجل تحقيق منفعة عدد قليل تجمع وتآمر لى يتمتع بالسلطة والسلطان ويثري ويستغل هؤلاء .

وبقى هناك عدد من الناس من الذين قاموا عام ١٩١٩ مازالوا
باقين على مثلهم العليا .. على أهداف الثورة ولسكنهم وجدوا أن
البقاء على هذه المثل العليا يضر بهم وبمصالحهم .

وتفاوتت المدد .. ولكن القلاع تساقطت وهوت الحصون ..
وفي النهاية قال كل فرد : لا فائدة من السير في هذه الطريق ..
فانحرفوا عن طريق الثورة .. وابتعدوا عن طريق الشعب .

وابتدانا نرى كيف لحكت السلطات المختلفة والقوى المتعددة
في هذا البلد وكيف أن أحدا لم يعمل حسابا لمصالح الشعب وكيف
جرف التيار البقية الباقية من الزعماء ومحترفي السياسة .

وقامت الثورة في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ وهي تشعر بهذا
الشعور لأن الذين قاموا بهذه الثورة هم من الشعب قد عاشوا معه
واحسوا باحساسه وتألوا كما تألم وكانوا يشعرون بالأمل كما
كما كان الشعب يشعر بالأمل لأنهم بيعوا منه وخرجوا من بين
صفوفه .

وخرج الجيش في ٢٣ من يوليو يمثل الطليعة التي يتبعها
زحف مقدس وزحف عظيم من أبناء هذا الشعب وكانت الأحزاب
تقدم له الوعود ولكنها كانت تتعامل مع الاستعمار وتنامر معه
وتيسر مهمته .

وهذه الأحزاب كانت تتجه الى استغلال الشعب من أجل فئة
قليلة تكتلت في الأحزاب .. كانت تبحث عن مصلحتها .. مصلحة
القطاعيين والانتهازيين والرجعيين والمستغلين .. مصلحة فئة
من الرأسماليين الفاسدين .

أما الغالبية العظمى من هذا الشعب فكانت مهملات لا ينظر اليها
ولا يعتد بها .. كانت الأحزاب تمثل هذه المعاني كلها .

ومندما قامت الثورة وجدت الأحزاب أن قى قيامها خطرا على السلطة التي كانت تحتكرها لنفسها .. ولذلك فلم تقاوم الثورة فقط ولكنها أرادت أن تستغل الثورة .. فقامت الأحزاب أن الثورة هي عبارة عن انقلاب كالاتقلابات التي كانت تحدث .. وكان يدبرها الإنجليز ضد ارادة الشعب ، والاتقلابات التي كانت تدبرها السلطات العليا الرجعية ضد ارادة الشعب والاتقلابات التي كنا نحسن بها كل شهر وكل شهرين وكل ثلاثة اشهر قى اواخر أيام الملك .

ولم يبلغ الذكاء الى درجة يفهمون معها أن هذه الثورة ليست انقلابا ولكنها ثورة بكل المعانى ، ثورة سياسية ، وثورة اجتماعية ، ثورة تشعر بالام الشعب الطويلة على من السنين ، وثورة تشعر بأمال الشعب التي كان يتطلع اليها . ثورة تحسن بنفس الاحساس الذى يحسن به الشعب .

وبدأت الأحزاب والرجعية والانتهازية تتبع الاساليب القديمة التي اتبعوها بعد عام ١٩١٩ .

لقد كانوا يستخدمون الشعب عن طريق الوعود ويبشون قى نفسه بذور الشك .. وروح الخوف من الاستعمار ، ويقولون : ان هؤلاء لم يقوموا ليمثلوا مضر .. وبدات الحزبية تستخدم هذه الاساليب كلها .. لماذا ؟

لكى تعود ثانية لتتحكم ولتستغل وكما استخدم الشعب قى سنة ١٩١٩ ليثور ويتعرض للموت ثم يسلم القيادة للذين اتجهوا الى الاستغلال والسيطرة والاستبداد .. وكل منهم يستهدف الوصول الى السلطة .. وكان كل منهم يتجه الى المستعمر ليتصل به ويبحث كل منهم عن قوة تسنده وتشد أزره .

وكانت الأحزاب تخدع الشعب وتشككه ،

ونحن كشعب قاسينا طويلا ووعدنا وعودا كثيرة ولم تثقلا
هذه الوعود .

نحن كشعب طيب . . كنا دائما نستمع الى الوعود الخيالية
ونصدقها وننتظر أن تتحقق ولكن كنا نجد أننا نأخذ وعودا براقية
لا تتحقق فنحن لذلك شعب كثير الشك .

وبدأت الأحزاب تستغل هذه الطبائع والوقائع والحقائق
لاستغلال الثورة وبدات المعركة بين الثورة وبين الأحزاب .

لم يخدع الشعب ، وكان الشعب أحيانا يتساءل عن الحقيقة
ولكن في هذه المرة كان الشعب يحس ويشعر أن هذه الثورة التي
انبثقت من آماله وآلامه إنما ستتجه قدما الى الأمام لتحقيق هذه
الآمال ولتحقيق المثل العليا التي كان يشعر بها .

لم يخدع الشعب أبدا . . كان يشك في بعض الأحيان . . ولكنه
كان على حذر من الخداع ومن التضليل ، وكان يشعر بأن الثورة
تربص بها الرجعية والانتهازية والاستعمار وأعوانه . . وكان الشعب
يسند هذه الثورة لأنه كان يحس أنها تمثل احساسه وتعبير عن
شعوره وبهذا دخلت الثورة في معركة مع الحزبية والرجعية
والانتهازية ومع الاستعمار وأعوانه الذين يبحثون عن السلطة
والسلطان والاستغلال والاستبداد .

لقد استطاعت الثورة أن تحقق كثيرا من أهدافها . . استطاعت
الثورة في هذه المرحلة القصيرة أن تنتصر على الاستعمار وأعوانه
وعلى الرجعية والانتهازية وأن تثبت دعائم المجتمع الجديد الذي
كنا نحلم به ونتمناه جميعا .

لقد بنيت هذه الثورة على المحبة والتعاون ، ولم تبني على الحقد
أو الكراهية . . هذه الثورة حينما قامت جمعت بين أبنائها المحبة

والتضحية وانكار الذات . والرجال الذين قاموا بها كان كل واحد منهم يشعر بالمحبة نحو اخيه .. وهذه المحبة هي التي جمعتنا .. وليست الاطماع ابدا .. وليس الحق ولا الكراهية .. هذا اتعاون الذي يجمع بيننا .. وكذلك انكار الذات كانا عاملين كبيرين جدافى نجاح هذه الثورة وفى التدابير لهذه الثورة لمدة سنين طويلة .

أول يونيو سنة ١٩٥٦
ال مؤتمر التعاونى الثانى - القاهرة

مشارك ضمت الديمقراطية المزيفة

لقد كنا نعيش جميعا تحت اسم الديمقراطية وتحت اسم البرلمان والبرلمانية ولكننا لم تكن نتمتع من الديمقراطية الا باسمها ولكن معناها واصولها ، جذورها كانت مفتقدة . كنا لا نحس ولا نشعر بها وكنا نشعر ان هذه الديمقراطية ليست لنا ولكنها كانت علينا من اجل فئة من الناس .. فقدت الديمقراطية معناها وروحها واسبابها وتحت اسم الديمقراطية تحكم فينا الرجعيون والمستغلون والانتهازيون .. تحكمت فئات قليلة كانت تتجر بالديمقراطية وكان الشعب ينظر ويكشف ويعرف ويعلم ..

ونحن كشعب قاسينا طويلا نستطيع ان نعرف الخديعة والخداع والتضليل ..

تحت اسم الديمقراطية قاسينا كثيرا كانت الديمقراطية كفاحا من اجل الحكم والسيطرة والاستغلال والثراء والسلطة والسلطان ..

ولهذا حينما كتبنا هذه المبادئ قبل الثورة كنا نعبر
عن آمال وأهداف الشعب . وكتبنا الهدف السادس من أهداف
الثورة وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة نتلافى بها ما فات . .
لأنكفى منها بالبرلمانية ولا باسمها ولكن بحياة ديمقراطية
سليمة .

من أجل الأغلبية العظمى من هذا الشعب لامن أجل الأقلية ولا
من أجل المستغلين والمستبدين .

كانت هذه هي أهدافنا . . وهي أهداف الشعب .

ومنذ ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ واجهنا عدة معارك . . ولم تكن
هذه المعارك موجهة ضد جمال عبد الناصر بل كانت موجهة ضد
الشعب وأهدافه الكبار . . هذه الأهداف التي تعبر عن آمال الشعب
والتي كنت أشعر بها قبل قيام الثورة .

ولهذا فنحن حينما قاومنا وكافحنا وقاثلنا في سبيل انتصار
هذه المبادئ . . كنا تكافح ونقاتل ونتكلم من أجل الحفاظ على
المبادئ السامية التي كافح من أجلها أبناء الشعب على مدى
الأيام .

كنا نقاتل ونحارب بقوة وعزم وإيمان ، من أجل تحقيق
الأهداف الستة التي آمن بها الشعب وعمل طويلا على أن توضع
موضع التنفيذ .

إن المعارك التي خاضتها الثورة عندما قامت في ٢٣ من يوليو
سنة ١٩٥٢ كانت من أجل تحقيق هذه الآمال كلها . فقد كان هناك
أفراد تتغلب عليهم الانفرادية وتتغلب عليهم المصلح الدائبة
وأشخاص ينظرون إلى الماضي ويفكرون في الثراء واستغلال النفوذ
وكانت الثورة تحاربهم وتقاومهم لأنهم كانوا يحاربونها . . لاعتقادهم
أنها ستحرمهم من استغلال النفوذ ومن السلطة التي مارسوها على

هو السنين .. كانوا يعتبرون أن الثورة ستخلص الشعب من قشة
أقليلة سيطرت عليه وتسلم الوطن بمقدراته وثروته إلى أبنائه
الحقيقيين .. إلى الشعب كله لا إلى فئة قليلة .. ولذا خضنا
معارك طويلة وممريرة من أجل المبادئ التي كنا نؤمن بها منذ سنة
١٩٣٠ وسنة ١٩٣٦ دخلنا هذه المعارك من أجل نصرة هذه المبادئ
مبادئ الشعب .

وكانت الرجعية والانتهازية تقف ضدنا ولكننا في هذه المرحلة
الحاسمة من تاريخنا سنترك الماضي بمآسيه ونتجه إلى المستقبل
لنعمل متكاتفين ومتحدين من أجل بناء مجتمع تسوده الرفاهية
ليست رفاهية لفئة من الشعب وعبودية لفئة من الناس بل
نريد مجتمعا تسوده الرفاهية لأبناء الشعب جميعا .. وهذا هو
الهدف الذي نسعى إليه اليوم .. لا بد أن نتكلم ونعمل من أجل
تحقيق هذا الهدف .

إننا سناخذ من الماضي عبرة حتى لاتخدع ولا نضل ونكون على
حذر دائما ومن أجل بناء مجتمع تسوده الرفاهية وترفرف عليه
العدالة بين أبناء الشعب ومن أجل صفحة جديدة في تاريخ وطننا
ومن أجل إعطاء الفرصة لكل مواطن .. من أجل هذا كله نتجه إلى
المستقبل ونحن ننسى الماضي ومآسيه وآلامه ونحن لن نحاسب على
الماضي فإنا شعب كريم طبيعتنا تجعلنا ننسى ونحاسب على المستقبل
على أن نحاسب على المستقبل يجب أن يكون حسابا عسيرا ..
فالشعب لا يتهاون في حقوقه .. الشعب الذي خدع في الماضي
يشعر بالحرية اليوم فقد تخلص من الاستعمار وأعوانه .. ومن
السيطرة المستبدة في الخارج .. والسيطرة المستقلة في الداخل
.. هو الذي لن يفقر في المستقبل أبدا خيانة لأعوان الاستعمار
أو للرجعيين .. للمستبدين أو للمستغلين .. أو للانتهازيين ..
ولكننا سنبدأ صفحة جديدة وهناك فرصة لكل مواطن ليكفر

عما مضى ويبدأ صفحة جديدة نشعر فيها بالحرية والعزة والكرامة .

اننا منذ قيام الحرب العالمية الثانية ، ونحن نحكم بالاحكام العرفية ولم تكن هذه الاحكام العرفية ضد اعداء الوطن بل كانت تستخدم ضد الوطنيين الذين يطالبون بحقوق الشعب وقد استمر الشعب بعد دستور سنة ١٩٢٣ يحكم بالاحكام العرفية باستمرار... اما في عهد الحرية الجديد للاحكام عرفية .

ولكن الذى اريد ان اقله ان الشعب يجب ان يكون دائما على حذر وان ينسى الماضى ولكن نتذكر العبرة منه والعظة .. فالحرية التى نشعر بها اليوم حرية حقيقية .

ولقد كانت حرية الصحافة فى الماضى تمارس كوسيلة للحزابات والاغراض الشخصية فالقصر كان يستخدمها ضد الاحزاب .. والاحزاب كانت تستخدمها ضد بعضها البعض .. ولم تكن هناك حرية صحافة بل كانت هناك الحزابات والانانية والحق والكراهية وكان كل فرد يبحث عن مصلحته الذاتية ويبحث عن الطريق الى الحكم ويستغل حرية الصحافة من اجل تحقيق مآربه واطماعه الشخصية .

اما فى عهد الثورة فيجب ان توجه هذه الحرية لبناء مجتمع تسوده الرفاهية .. هذا المجتمع ان يكون فيه مكان ابدا للرجعيين او للانتهازين او لاعوان الاستعمار .

ان غايتنا هى تحقيق مجتمع تسوده الرفاهية ولا وجود فيه للرجعية .

١٩ يونيو سنة ١٩٥٦

الأمير الشعبى بمناسبة احتفال

بيوم الجلاء - القاهرة

مفهوم الديمقراطية السياسية من سنة ١٩٢٢ الى سنة ١٩٥٢

ان الديمقراطية السياسية التي لا ترضى أن تكون هناك
ديمقراطية اجتماعية ليكون العدل والمساواة هو الأساس السليم
بين أبناء الوطن الواحد ، لا يمكن أن تكون ديمقراطية بأى شكل
من الأشكال ، انما هي تستغل اسم الديمقراطية لتستغل سياسيا
واقتصاديا واجتماعيا .

ولقد ورثنا تركة كبيرة من الماضي البقيض .. تركة اثرت في
نظمتنا الاجتماعية .

ورثنا التركة التي تعبر عن التفرقة الاجتماعية والاقطاع
والاحتكار وسيطرة رأس المال عن الحكم .

كان الاستعمار واعوانه يعملون تحت اسم الديمقراطية
السياسية في بلادنا .. ولكن كانوا يقفون دائما ضد أى تقدم
اجتماعى فلم تقم في بلادنا بأية صورة من الصور ديمقراطية
اجتماعية .. كان هناك الاقطاع وكبار الملاك ، وكان هناك الفلاحون
الذين يعملون فى الأرض عبيدا للاقطاع .

وكان هناك سيطرة رأس المال على الحكم وكان هناك استخدام
للفوذ واستغلال للشعب .

وكان هناك شعب يكافح ويقاوم فى سبيل الحصول على
حريته الاجتماعية .

وكانت كل القوى فى يد الاقطاع والاستعمار والراسمالية
الفاسدة التي كانت تتحكم فينا .

وكانت القوة ايضا فى يد الاحتكار الذي يريد أن يحقق الأرباح
فى استغلال الشعب .

وحيثما قامت هذه الثورة ونادينا بالقومية العربية وبإقامة
مجتمع اشتراكي ديمقراطي .. كما تعنى الديمقراطية السياسية
مع الديمقراطية الاجتماعية .. لا انفراقاً بين الطبقات .. مساواة
بين الجميع .. الشعب كله يعمل من أجل تطوير الاقتصاد ومن
أجل رفع مستواه الاجتماعي .

ولن نخدع بعد اليوم من تزيف الشعارات ..

لقد زيفوا الشعارات في الماضي لينخدعوا الشعب .. ولكن
يتمتعوا بتأييده من أن يحصلوا على أغراضهم ويضعوا بلادنا ضمن
مناطق النفوذ .

لقد زيفوا شعارات الديمقراطية ..

وقامت في مصر سنة ١٩٢٣ ديمقراطية سياسية ..

ولكن قامت هذه الثورة لأن الديمقراطية السياسية لم تسر
جنباً إلى جنب مع الديمقراطية الاجتماعية وخدمنا بالديمقراطية
السياسية ولم تكن - كما نفهم - الديمقراطية السياسية في
مفهومنا جميعاً إلا السبيل لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية ولم
تكن الديمقراطية السياسية والحزبية التي قابلناها والحزبية التي
قابلناها سنة ١٩٢٣ وما بعدها هي السبيل من أجل تحقيق
الديمقراطية والقضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال وإقامة
مجتمع تسيطر عليه الرقابة .

لكن هل سارت الديمقراطية السياسية من سنة ١٩٢٣ حتى
سنة ١٩٥٢ في مصر جنباً إلى جنب مع الديمقراطية الاجتماعية ..
كلنا نعلم أن الديمقراطية السياسية كانت احتكاراً لفئة من
الناس أرادت أن تستغلها لتتحكم في أبناء الشعب .. أرادت أن
تستغلها لتستغل عمل الشعب ..

وكان الفلاح يعمل ، والعامل يعمل ، ولكن كانت المكاسب
تعود للاحتكارات والاقطاع .

كانت الديمقراطية السياسية التي نادوا بها وطبقوها من سنة
١٩٢٤ حتى سنة ١٩٥٢. انما هي تزيف للشعارات وانما هي
تزيف لمعنى الكلمات وانما هي تزيف لمعنى الديمقراطية .

ان الديمقراطية السياسية يجب ان تسير جنباً الى جنب مع
الديمقراطية الاجتماعية .. يجب ان نحطم التركة الثقيلة التي
ورثناها من الماضي .

اتنا ورثنا عن الماضي الاقطاع .. لقد رثع هذا الشعب تحت
الاقطاع سنين طويلة ، وكان هذا الشعب يورث من جيل الى جيل
لفتة من اعوان الاستعمار وقلة من الانتهازيين من المستغلين الذين
كانوا يستغلونه من اجل تحقيق ارباحهم .

واليوم ونحن نحقق اهدافنا ونحن نحدد ايضاً معالم الطريق
الذي نسير فيه يجب ان نعرف ان الشعارات المزيفة لن تجعلنا
لتحيد عن الطريق .

لقد زيفوا الشعارات في الماضي ولن يستطيعوا ان يخدعونا
ابداً في الحاضر او المستقبل بتزيف الشعارات مرة اخرى . اتنا
نعرف اهدافنا ونعرف ايضاً طريقنا .

ان اهدافنا هي تحقيق الديمقراطية السياسية وتحقيق
الديمقراطية الاجتماعية في نفس الوقت .. فلا فائدة ابداً في
ديمقراطية سياسية تمكن اصحاب المصانع او بعض اصحاب
المصالح من ان يتحكموا في رقابنا حتى يستطيعوا ان يستغلونا كما
استغلونا في الماضي ، وحتى يستطيعوا ان يستغلوا نتيجة عملنا ..
وحتى نتحكم فينا الاحتكارات .

لابد ان تسير الديمقراطية الاجتماعية جنبا الى جنب مع الديمقراطية السياسية .

هذا هو ايماننا وهذا هو طريقنا .

ان الشعارات التي زيفت في الماضي باسم الديمقراطية لم تستطع ابدا ان تجعلنا نحيد عن هدفنا في ديمقراطية اجتماعية وتطور اجتماعي .

ولهذا قامت الثورة في مصر لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية برغم الديمقراطية السياسية التي كانوا يضللوننا بها والتي كانوا يدعونها .

كل الشعب في مصر في هذا الوقت لم يخدع ولم يضلل بالديمقراطية السياسية ولكنه كان يشعر ان هذه الديمقراطية انما هي تجنيد الاغلبية لخدمة الاقلية . . لخدمة الاقطاع ورأس المال والاحتكار والاستعمار .

كانت هناك ديمقراطية سياسية او ما عبروا عنها بالديمقراطية السياسية ولكنها كانت لخدمة نفر قليل وكانت لتسخير الاغلبية لخدمة الاقلية .

لهذا حينما قامت الثورة للقضاء على الحرية التي تبنت الديمقراطية السياسية لتستغل وتتحكم قام الشعب كله يؤيد هذه الثورة ويعبر عن ارادته في ان لابد من ان تكون هناك ديمقراطية اجتماعية تسير جنبا الى جنب مع الديمقراطية السياسية .

وكانت هذه التركة الثقيلة التي وراثناها والتي لم تستطع الديمقراطية السياسية في الماضي ان تخلصنا منها لأنها كانت الوسائل للمحترفين السياسيين في هذا الوقت ليحصلوا على الأصوات التي تمكنهم من ان يحكموا .

وكانت الديمقراطية الاجتماعية هي مدوهم لأول لأنها كانت تسلبهم نفوذهم ، وأرذاقهم ، وكانت تسلبهم أيضاً ما يعود عليهم من عرق الشعب وعمله .

ولهذا فإن أهدافنا هي تثبيت الاستقلال وصيانتها ، وهي أيضاً حماية القومية العربية بأى تعبير تعبر به القومية العربية عن نفسها بإرادتها الحرة المستقلة .. وهي أيضاً وضع الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ وخلق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني المتحرر من الاستغلال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

٢١ فبراير سنة ١٩٥٩

العيد الاول للجمهورية العربية المتحدة
ميدان الجمهورية - القاهرة

لماذا لم تتبع الأحزاب

ان هناك نظاماً سياسياً مختلفة اتبعت في العالم .. نظام الحزب الواحد ، ونظام الأحزاب المتعددة ..

ان نظام الحزب الواحد لا يعبر عن آمالنا ، لان معناه ان تحتكر فئة قليلة العمل السياسي ، ويبقى الشعب ليس له دور ايجابي في العمل ، وعليه ان يكون تابعاً لهذه الفئة القليلة . ومعنى هذا استبعاد الغالبية الكبرى من ابناء الشعب .. فنظام الحزب الواحد لن يكون هو المعبر عن ارادة الشعب الواحد المتحد .

وقد عرفنا في مصر نظام الأحزاب المتعددة .. ، كان من الواضح ان هذا النظام لا يلائم طموحنا نحو التحرر . ، ذ كانت الدول

الاستعمارية التي تستهدف وقصعنا داخل مناطق نفوذها تستغل هذه الأحزاب لكي تفرق الشعب الى فرق متناحرة فيسهل على الاستعمار البقاء .

ولعل اصدق مثال على ذلك ، ما حدث في سنة ١٩١٩ ، اذ واجه الشعب الاستعماري البريطاني صفا واحدا ثم شكلت الأحزاب وتناحرت ، وتفرق الشعب الى شيع فققد الشعب وحدته ولم تعظ ثورة سنة ١٩١٩ ثمارها المرجوة كاملة وبقي الانجليز في بلادنا حتى سنة ١٩٥٦ ، لان الأحزاب تركت الهدف الذي شكلت من اجله في سنة ١٩١٩ . وبدأت تحاول تحقيق اهدافها الخاصة في الحكم والسيطرة . وكان كل حزب يعتبر ان الغاية تبرر الوسيلة . فالوصول الى الحكم عن طريق السفير البريطاني او عن طريق القصر كان وسيلة ، وكانت المصالح الداتية هي الغاية التي تهدف اليها الأحزاب جميعا .

ان تعدد الأحزاب لم يكن له الا نتيجة واحدة وهي اناقة الفرصة للنفوذ الاجنبي للبقاء في بلادنا . .

ان الأحزاب الرجعية تنحاز الى الغرب وليس لديها مانع من ان تستعين بالقوى الأجنبية لتدعم من قوتها على الوصول الى الحكم لتحمي مصالحها ، وبذلك تتعاون السيطرة المعتدية الخارجية مع السيطرة المستغلة الداخلية .

والأحزاب الشيوعية تنحاز الى الشرق ، وتبذل أقصى ما تستطيع من الجهد لتصل الى الحكم وتقيم دكتاتورية البروليتاريا وهي في سبيل تحقيق اهدافها تتعامل مع الشيوعية الدولية ، وليس من شك ان هذا الاجراء يضعنا داخل مناطق النفوذ ، وفي هذه التجربة الجديدة من حياتنا وفي المعارك التي نخضها غمارها

من أجل الحرية وثبتت الاستقلال لم يكن نظام الحزب الواحد
يلائم انطلاقاتنا ، لأنه يعنى احتكار السياسة لفئة قليلة من أبناء
الشعب ، كما ان نظام تعدد الأحزاب لا يلائمنا لأنه سيكون وسيلة
لتغلغل النفوذ الأجنبي داخل بلادنا .. ويهدم القاعدة التى اقمناها
من أجل تحرير الأمة العربية كلها ..

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩
نقابة المهن الهندسية

ديمقراطية الماضى :

ان الديمقراطية التى مارستها فى الماضى : لم تكن فى
جوهرها الا دكتاتورية الرجعية ، لاننا ورثنا الاقطاع وسيطرة راس
المال وورث البعض الآخر الفقر ، وكان هذا يمثل الاستغلال
بأشنع صورته اذ كان يمكن لفئة قليلة من التحكم فى ثروات بلادنا
ونخيلاتها .

ولقد قام الشعب على مدى التاريخ بثورات هائلة : ضد الاقطاع
والسيطرة المعتدية الخارجية ، والسيطرة المستغلة الداخلية ،
وكانت ثورات الشعب دائما متلاحقة من أجل الاستقلال ، وكان
الشعب يشعر فى اعماقه ان الاستقلال والقضاء على الاحتلال انما
معناه الاصيل ، انه يستطيع ان يتخلص من الظلم الاجتماعى وان
يقم بين ربوع وطنه عدالة اجتماعية »

وحينما قامت ثورة ٢٣ من يوليو اعلنت انها تريد اقامة حياة
ديمقراطية سليمة وتبنى المجتمع الجديد الذى يشعر كل فرد من
ابنائه بالمساواة والعدالة »

اننا ضد دكتاتورية الاقطاع ورأى المال ، لأنها تمكن خمسة في المائة أو أقل من أبناء الشعب في أن يتحكموا في رقاب الباقيين ، ولأنها تعبر عن استغلال الانسان للانسان .

ونحن ضد استغلال الانسان للانسان ، لأنها تعبر عن الاستغلال السياسي والاقتصادي ونحن نعمل من أجل الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية للشعوب جميعا .

لقد مهدنا طريق الديمقراطية السليمة ، من أجل أن تكون الحرية للشعب كل الشعب ولا حرية لأعداء الشعب ، من أجل أن تكون الحرية والديمقراطية للشعب كله لا لطبقة واحدة ، لا للطبقة الرأسمالية ولا للطبقة الاقطاعية ، وإذا كنا قد آلينا على انفسنا أن نقيم بين ربوع أمتنا تجربة جديدة للاشتراكية تعتمد على المحبة والأخاء ، ولا تعتمد على تسلط طبقة تحت أي اسم من الأسماء . إذا كانت هذه هي ديمقراطيتنا السليمة ، وإذا كنا نرفض عودة الرأسمالية والاقطاع والرجعية من جديد ، لأن هذا يمثل طبقة قليلة ، فأننا نرفض أيضا دكتاتورية البروليتاريا التي تعبر عنها الشيوعية لأن هذا معناه أن نتحكم فئة قليلة ، ونحن قد عقدنا العزم على أن نقيم بين ربوع بلدنا تجربة جديدة تجمع أبناء الشعب جميعا في تنظيم سياسي من أجل الشعب كله ، لكي نقيم المجتمع الجديد الذي ترقرف عليه الرقاهية .

أن طريقنا الجديد يتطلب ثقافة قومية تعبر عن ثقافة الديمقراطية السليمة والثقافة التي أمنيها هي العقيدة الفكرية .

أن هناك فرقا بين العلم والثقافة . . الثقافة جيشها الشعب كله بكل أبنائه من الفلاحين والعمال والطلبة والتجار من الطبقة المتوسطة ومن كل فرد يعمل من أجل آمال الشعب ، ولورثه الاشتراكية .

اننا حينما نسير في ثورتنا الثقافية ندعم ثورتنا الاشتراكية
وثورتنا السياسية ، فالثقافة هي السلاح الاساسي الذي يمكن
الشعب ان يكون على وعي وتامل .

ان الثقافة الجديدة التي نريدها ، انعكاس للنظام الجديد
المتحرر من الاستغلال بكل صوره .

ان الثورة الثقافية تضع نفسها في خدمة الثورة السياسية
والثورة الاجتماعية ونحن في سبيل بناء مجتمع قائم على اساس
من الكفاية والعدل لا بد لنا من ثقافة معادية للاستعمار والرجعية
والاقطاع وسيطرة رأس المال ودكتاتورية .. ثورة ثقافية هادفة ،
ليعرف الشعب حقوقه ومسكاسبه وآماله ، كما يعرف من هم
اعداؤه ومن هم اصدقاءه ، ثم يعرف الطريق الذي يمكننا من بناء
المجتمع الجديد .

اننا نريد أن نقضي على الثقافة الاستعمارية ، وليس معنى هذا
اننا لا نريد الثقافة الأجنبية . فنحن نريد الثقافة الأجنبية ، ولأن
علينا ان ندرسها دراسة واعية عميقة لنعرف الضرر منها فنتركه ،
والمفيد نأخذه . ان الذي لا نريده هو الثقافة الاستعمارية التي كانت
دائما تدفعنا الى اليأس والخمود والجمود .

ان الثقافة الاستعمارية لم يقدر لها النجاح في بلادنا ، لاننا
انتصرنا ، ولم يسيطر علينا اليأس والخنوع .

ومن اجل الثقافة الشعبية حررنا كل ميادين الثقافة ..
فاصبحت الصحافة في بلادنا تعبيرا عن الثقافة الشعبية ، ونحن
نعرف كيف كانت الصحافة في الماضي عملية رأسمالية ، وتخضع
للإعلان ومن ثم تخضع لدكتاتورية رأس المال .

لقد سمعنا على تحرير الصحافة : الا من تأثر ضمير هذا الشعب ، ولهذا ملكت الصحافة للاتحاد القومى .

ان الثورة الثقافية سلاح قوى لجماهير الشعب ، لان لها اهمية كبرى بالنسبة لحركة التطبيق الثورى من اجل اقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٩

عيد النهر - بورسعيد

مجتمع ديمقراطى متحرر من الاستغلال

ان ديمقراطية الرجعية التى مارسناها منذ سنة ١٩٢٣ لم تكن فى جوهرها الا ديكتاتورية الاقطاع ورأس المال .

ان ديمقراطية الرجعية ليست فى حقيقتها الا تحكم فئة قليلة من اصحاب المصالح فى الشعب بمجموعه .

ولست ديمقراطية الرجعية الا سلب حقوق الشعب كله من اجل فئة قليلة من الناس .

ان ديمقراطية الاشتراكية هى ديمقراطية الشعب العامل والذى له الحق فى ناتج عمله وله الحق فى بلده .

ان ديمقراطية الاشتراكية هى الديمقراطية الاجتماعية مع الديمقراطية السياسية . وهى القضاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم وابداد الفرص المتكافئة للجميع .
اذ لا يمكن ان تقوم ديمقراطية وهناك استغلال لرأس المال او احتكار .

ان دكتاتورية الرجعية يجب أن تسقط وتحل محلها ديمقراطية الشعب .. ديمقراطية الشعب العامل الذي صمم على ارساء العدالة الاجتماعية ، وصمم على نقل ملكية وسائل الانتاج الى الشعب والتخلص من الاستغلال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والذي صمم على عزل الرجعية ولا يتحالف معها ولا يضعها ضمن اطار اتحاد الاشتراكي العربي .

انا نمضي في طريق الديمقراطية الاشتراكية .. ديمقراطية الشعب العامل لاننا نؤمن اننا سنبنى بلدا من اجل الشعب كله لا من اجل فئة قليلة من الناس .. سنبنى المجتمع المتحرر من الاستغلال بكل صوره واشكاله لنهيء لابناء الوطن جميعا حياة بحرة تريمة .

٢٦ يوليو سنة ١٩٦٢
المؤتمر الشعبي - الاسكندرية

الفصل الثالث .

الديمقراطية السليمة

- نحو الديمقراطية السليمة
- معنى الحرية السياسية
- مفهوم ديمقراطية الرجعية وديمقراطيتنا الاشتراكية
- الديمقراطية الرجعية
- الديمقراطية الاشتراكية
- موقف الأحزاب من المبادئ الستة
- الرجعية ترفع شعار الديمقراطية
- الفرق بين الاتحاد الاشتراكي والاتحاد القومي
- معارك من أجل الديمقراطية السليمة

نحو الديمقراطية السليمة

كان التحدى الكبير الذى يواجهنا بعد ان تبلورت عقائدنا ، هو ان نحدد الاطار الذى تستطيع فيه هذه الثورة ان تباشر حركتها وتصنع اثرها وتؤدي رسالتها بتحقيق اهدافها .

وكان امام شعبنا اكثر من طريق ..

كان امامنا - مثلا - طريق سيطره الدولة ، وان يفرض الحاكم وصايته على الشعب ويملى عليه اتجاه خطاه .

وكان واضحا ان شعبنا لا يرتضى هذا الطريق ..

كان واضحا ان شعبنا يؤمن بحق ، ان الحكومة لا يمكن ان تكون الا تعبيرا شعبيا او لواءة شعبية او اداة منفذة لمطالب الشعب .

واذا فقدت اية حكومة سندها الشعبى فان الحكام مهما صدقت نياتهم لا يمكن ان تكون لهم اكثر من قيمتهم الشخصية كافراد ، ثم يصبح الحكم نفسه انعكاسا لهذه الشخصية الفردية كما يصبح المصير الوطنى كله مغامرة على هذا العنصر الفردى محفوفة بالخطر .

ولقد كان تقديرنا ان حماية المصير الوطنى انما تتوقف على الشعب باعتباره التيار الدائم المتدفق الخالد الذى لا ينتهى .

وكان امامنا - مثلا - طريقة تعدد الاحزاب ، ولكن الاحزاب لا يمكن ان تكون الا تعبيرا عن اوضاع اجتماعية وعلى هذا الاساس لقي تعدد الاحزاب فى بلدنا مع ازدياد الفوارق بين الطبقات ووجود الخلف يحدد للدخل القومى نطاقه فى الوقت نفسه ، سوف يصنع نهوة سحيقة بين هذه الاحزاب لا سبيل الى اجتيازها ، كما انه لقي محاولة القلة التى تملك للاحتفاظ بما تملكه وفى محاولة للكثرة التى لا تملك الفرصة المتكافئة لى تستعيد حقها ، يصبح

الصراع الديموى أمرا محتما باعتباره الطريق الوحيد الى التغيير ،
ثم يكون ما يستتبع ذلك من الناحية الخارجية حين يحاول الذين
يملكون أن يجدوا السند من خارج بلادهم ، كما يحاول غيرهم أن
يواجه هذا السند الخارجى بسند خارجى مضاد له ، وهكذا يصبح
الوطن ميدانا للحرب الأهلية بين ابنائه على أسوأ الظروف ، أو
يصبح ميدانا للحرب الباردة بين الكتل الخارجية على أحسنها ،
دون أن يتخطو خطوة واحدة الى الامام .

وكان أمامنا - مثلا - طريق الحزب الواحد ، ولكن الحزب ،
حتى بالمعنى الحرفى للكلمة ، إنما يمثل جزءا من الشعب ، والحزب
الواحد على هذا الأساس هو احتكار العمل السياسى لقسم من
الشعب دون المجموع .

ولقد كان رأى شعبنا أن هذه الطرق كلها ، قد تصلح لكفاح
شعوب غرنا فى ظروف مختلفة وفى أطوار متفاوتة من نموها ،
ولكن رأى شعبنا فى الوقت نفسه أن هذه الطرق كلها لا تلائم
ظروفه الخاصة والمرحلة الحاضرة من نموه القومى .
هكذا انطلق شعبنا يبحث عن طريق جديد .

ولم يكن يهم شعبنا فى بحثه عن الطريق أن يتقيد بالأشكال
المألوفة وإنما كان البحث عن الحقيقة ذاتها هو أعظم ما يعنيه .

وكانت هناك نجوم هادية على الأفق يسترشد بها شعبنا فى
بحثه عن الحقيقة ، أولها : كان هناك امتزاج كامل بين الاشتراكية
والديمقراطية وبدون الاشتراكية التى هى فى مضمونها تحرير الفرد
من الاستغلال ، لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية .

كما أنه بدون الديمقراطية التى هى فى مضمونها اشتراك كل
فرد فى التوجيه لا يمكن أن تكون هناك اشتراكية .

وأكيف يمكن أن تعيش الديمقراطية ، إذا كان الانقطاع مباشر
بحكمه وإذا كان واضح المسال المسيطر ، إذا كان مصير أي فرد
يحدده وضعه الموروث ، كذلك كيف كان يمكن أن تتحقق الاشتراكية
إذا تحكمت الأقلية التي ورثت الفرصة ، وإذا أبعدت الأغلبية عن
تقرير الأمور ووضع السياسات ورسم الخطط .

هناك إذن اتصال عضوي بين الاشتراكية والديمقراطية حتى
نصدق القول بأن الاشتراكية هي ديمقراطية الاقتصاد ، كما أن
الديمقراطية هي اشتراكية السياسة .

وثانيها : ثانی هذه النجوم الهادية . . ان الوحدة الوطنية هي
الضمان الوحيد لسلامة العمل القومي ونجاح أهدافه في كل
المجالات فيما نواجه من ظروف .

ولقد كانت الوحدة الوطنية وحدها هي سلاحنا في اجلاء
الاحتلال عن ارضنا كما كانت فرقتنا هي سبيله الى البقاء في
وطننا ما بقيه من سنين .

كذلك كانت الوحدة الوطنية اعظم دروعنا في صد العدوان
سنة ١٩٥٦ كذلك فانه في اطار الوحدة الوطنية الدائمة يمكن ان
يجري تفاعل الطبقات وتقاربها تجنباً للصراع الدامي المحتم ، اذا
ما بقيت الفوارق الواسعة ، واذا ما بقيت الفرقة العميقة .

وثالثها : ان التعبئة الوطنية لكل الطاقات هي الوسيلة الوحيدة
لدفع التطور في جميع مجالاته بسرعة وكفاية ، ذلك ان العالم
يتقدم بخطى واسعة تتضاعف كل يوم ، بل كل ساعة ، من
الفوارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، كذلك فان وسائل
المواصلات وتقدمها الخيالي وما يترتب على ذلك من الاتصال
الفكري المباشر على النطاق العالمي ، مضافا اليه ضغط المبادئ
المختلفة التي تسندها الدول الكبرى بالأشكال المختلفة من فنون

للحرب الباردة .. ذلك كله جعل السرعة في العمل أمراً لا يقل أهمية عن العمل ذاته .

لقد أصبح لزاماً علينا أن نعمل بسرعة مضاعفة ، لكي نعوض هافات من ناحية ولكي تلحق بهذا العالم الذي تفتح له آفاق المعرفة لكل يوم من ناحية أخرى .

3 يوليو سنة ١٩٦٠

المؤتمر العام للاتحاد القومي - القاهرة

معنى الحرية السياسية

**ولكن الحرية السياسية المطلقة لا يمكن أن تبينها أن لمكن
هنا أعوان الاستعمار .**

**ونحن اذا نظرنا الى بريطانيا ، وجدنا فيها حرية سياسية
ولكنها لا تبين الحرية السياسية بالنسبة لاي اعمال ضد النظام
الملكي الموجود بها لان النظام الملكي يتفق مع بيثة وظروف
وامكانيات بريطانيا .**

**وامريكا ايضا فيها حرية سياسية ، ولكن هذه الحرية
السياسية ممنوعة اطلاقا لنشر المبادئ الشيوعية - لا احد هناك
في أمريكا يستطيع ان ينشر المبادئ الشيوعية .**

**والحرية السياسية في روسيا ممنوعة بالنسبة لمقاومة النظام
الشيوعية لا يقدر احد هناك في روسيا ان يقف ويدعو الى النظام
الرأسمالي ، كما ان النشاط الشيوعي ممنوع في أمريكا بحكم
القانون**

أذن الحرية السياسية في هذه الأحوال ، كل بلد تطبقها بها
بلائم مصلحتها ، وبما يلائم ظروفها وطبيعتها .

الحرية السياسية إذا قيدت فيجب أن تقيلا لمصلحة المجتمع
ولا توجد أبدا حرية سياسية مطلقة .

ونحن هنا في مصر لم نر حرية مع حرية سياسية كاملة .
وأينا بالنسبة للشعب حرية الاستقلال وتحكم الأقلية الجشعة في
الأقلية الضعيفة والعمل لمصلحة دولة أجنبية والعمل لمصلحة
الاستعمار .

ونحن اليوم في هذه المرحلة من تاريخنا والتي تعتبر نقطة
محورية . . كل واحد منا يجب أن يوقن في نفسه ويثبته أن الحرية
إن تكون للانتهازية ولا للرجعية ولا للاستعمار ولا لأهوائه ولا
للمحتكرين . . ولن تكون هناك حرية لأعداء الشعب .

والحرية كل الحرية للشعب .

أول يونيو سنة ١٩٥٦

للؤتمر التعاوني الثاني - القاهرة

مفهوم ديمقراطية الرجعية
ومفهوم ديمقراطيتنا الاشتراكية

إن ديمقراطية الرجعية التي مارستها منذ سنة ١٩٢٣ لم
تكن في جوهرها إلا ديكتاتورية الاقطاع ورأس المال .

إن ديمقراطية الرجعية ليست في حقيقتها إلا تحكم فئة قليلة
من أصحاب المصالح في الشعب بمجموعه .

وليست ديمقراطية الرجعية إلا سلب حقوق الشعب كله من
أجل فئة قليلة من الناس .

ان ديمقراطية الاشتراكية هي ديمقراطية الشعب العامل والذي له الحق في ناتج عمله وله الحق في بلده .

ان ديمقراطية الاشتراكية هي الديمقراطية الاجتماعية مع الديمقراطية السياسية . . وهي القضاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم وايجاد الفرص المتكافئة للجميع . . اذ لا يمكن ان تقوم ديمقراطية وهناك استغلال لرأس المال او الاحتكار .

ان ديكتاتورية الرجعية يجب ان تسقط وتحل محلها ديمقراطية الشعب . . ديمقراطية الشعب العامل الذي صمم على ارساء العدالة الاجتماعية . وصمم على نقل ملكية وسائل الانتاج الى الشعب والتخلص من الاستغلال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والذي صمم على عزل الرجعية ولا يتحالف معها ولا يضعها ضمن اطار اتحاد الاشتراكي العربي .

اننا نمضي في طريق الديمقراطية الاشتراكية . . ديمقراطية الشعب العامل لاننا نؤمن اننا سنبنى بلدنا من اجل الشعب كله لا من اجل فئة قليلة من الناس . . سنبنى المجتمع المتحرر من الاستغلال بكل صورته واشكاله لنهيء لابناء الوطن جميعا حياة حرة كريمة .

٢٦ يوليو سنة ١٩٦٢

المؤتمر الشعبي - الاسكندرية

الديمقراطية الرجعية

ان ديمقراطية الاشتراكية تختلف عن ديمقراطية الرجعية لان ديمقراطية الرجعية التي جربناها في الماضي كانت تعني ان تتحكم

أقلية من الانتهازيين السياسيين الذين يبيعون أنفسهم للاقطاعيين والراسماليين ويستولون على السلطة وعلى الدولة من أجل مصالحهم هذه كانت ديمقراطية الرجعية وليست ديمقراطية الرجعية التي جربناها منذ عام ١٩٢٢، الا دكتاتورية الاقطاع ودكتاتورية رأس المال وليست ديمقراطية الرجعية الا سلب حقوق الشعب كله من أجل فئة قليلة من الناس .

خطاب العيد العاشر للثورة
٢٦ يوليو سنة ١٩٦٢ - الاسكندرية

الديمقراطية الاشتراكية

والديمقراطية الاشتراكية هي ديمقراطية الشعب الذي يعمل .
الشعب العامل الذي له الحق في ناتج عمله وله الحق في بلده .

ديمقراطية الاشتراكية هي الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية هي القضاء على الاقطاع والقضاء على الاحتكار والقضاء على سيطرة رأس المال وایجاد الفرص المتكافئة للجميع . اذ لا يمكن ان تقوم ديمقراطية وهناك استقلال لرأس المال ولا يمكن ان تقوم ديمقراطية وهناك احتكار .

ان الذي يمكن ان يقوم في وسط هذه الظروف ليس الا ديمقراطية الاقطاع ورأس المال . وقد اعلنا ان دكتاتورية الرجعية يجب ان نسقط ونحل محلها ديمقراطية الشعب ديمقراطية الاشتراكية ديمقراطية الشعب العامل الذي صمم على ارساء العدالة الاجتماعية والذي صمم على نقل ملكية وسائل الانتاج الى الشعب والتخلص من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والذي صمم على ان يعزل الرجعية ولا يتحالف معها ولا يضعها ضمن اطار اتحاد الاشتراكي العربي .

خطاب العيد العاشر للثورة
٢٦ يوليو سنة ١٩٦٢ - الاسكندرية

موقف الأحزاب من مبادئ الثورة الستة

وعندما قامت الثورة في يوم ٢٣ من يوليو . لم يكن في خاطرنا
بأية حال من الأحوال أن نحكم . . لم يكن في خاطرنا أن نستولي
على الحكومة ولكن كنا نعبّر عن أمل الشعب في القضاء على الملكية
الفاسدة والقضاء على حكم القصور وحكم الحاشية ، وحكم
السفارات الأجنبية وحكم اموان الاستعمار . لم يكن في خاطرنا
أبدا أن نحكم .

كنا نعتقد أننا قد نستطيع أن ننفذ المبدأ السادس من أهداف
الثورة وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة في اسرع وقت .، حياة
ديمقراطية نظمت لها ويضمن لها الشعب .

وفي أول الامر كنا نظن ان هذا العمل عمل سهل وخصوصا
بعدما خرج الملك وتخلصنا من قوة او سلطة القصر . . وطلبنا في
أول ايام الثورة من الاحزاب أن تستعد لتتولى السلطة وطلبنا من
حزب الوفد أن يظهر نفسه من المستقلين تمهيدا لتولى الحكم
باعتباره ممثلا للأغلبية قبل ذلك . . لكن كان لنا طلب واحد وهو
أننا حين نضع الهدف السادس من أهداف الثورة موضع التنفيذ
وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة لم يكن لنا بأية حال من الأحوال
أن نهمل الأهداف والقضاء على الاحتكار وسيطرة راس المال واقامة
عدالة اجتماعية ، واقامة جيش وطني قوى ، فطالبنا ان تتعهد
الأحزاب - أن يتعهد الوفد بالذات - بوضع هذه الأهداف موضع
التنفيذ .

وكانت البلورة الاولى لاقامة حياة ديمقراطية سليمة واقامة
عدالة اجتماعية كانت تنفيذ قانون تحديد الملكية .،

وتمت اتصالات مع الوفد .. اجتمعت مع قواد هراج الذين
اربع مرات من اجل بحث هذا الموضوع وطوال هذه الاجتماعات كانت
هناك محاولة من جانبنا لاقتناعهم ومحاولات من جانبهم لاقتناعنا ..

ورفضوا تحديد الملكية التي طلبناها .. ورفضوا ان يعودوا الى
الحكم على اساس تحديد الملكية ولكننا كنا نصمم على تحديد
الملكية .

وكان الامر بالنسبة لى قى هذه الايام قريبا كل الغرابة ولكننى
بعد ذلك تبينت ان العملية لا تحتاج الى غرابة .. ليس بها الفأقا
أو عقد باى حال من الاحوال .. فكيف يمكن التفاوض مع الاقطاعى
وصاحب الارض بشأن تحديد الملكية وطلب صك منه باخذ ارضه
وتوزيع املاكه ، وكان حزب الوفد فى هذا الوقت يمثل طبقة من
ملاك الارض والاقطاعيين وكان من الطبيعى ان يرفضوا هذا
للوضع .. غير الطبيعى ..

وقد فطنا فى آخر الامر الى اننا كنا سنطاء جدا حينما طلبنا
من الاقطاع ان يقبل بنفسه ان يوقع صك القضاء على الاقطاع
وتحرير الفلاح لان معنى هذا حتى من الناحية السياسية القضاء على
الحزب نفسه لان الحزب كان يعتمد على الاقطاعيين .. ويعتمد
على النفوذ الاقطاعى .. والاقطاعيون فى كل دائرة وقى كل مديرية
فى هذا الوقت كانوا يعتمدون على الفلاحين الذين يعملون عندهم
فى اخذ اصواتهم ..

حاضر جلسات اللجنة التحضيرية
ص ١٠١ و١٠٢

الرجعية ترفع

شعار الديمقراطية

والرجعية تستطيع ان تكيف نفسها وفق العصر .. ترفع شعار الديمقراطية اذا كان شعار الديمقراطية يجذب الجماهير لأن سلاح الرجعية هو الجماهير . الشعب نفسه . فهي تخدعه . ترفع الشعارات ثم تكبله بعد ذلك لأنها بعد ان تصل الى اهدافها تتناسى هذه الشعارات .

محاضر جلسات اللجنة التحضيرية

ص ١١

الفرق بين الاتحاد الاشتراكي

والاتحاد القومي

هناك من يقول : ان الاتحاد القومي فشل ونقد الصلة بالجماهير .. انا اعتقد ان الاتحاد القومي كان به عيب واحد . هو اننا تركنا الفرصة للرجعية لتسلل اليه وتسيطر على المناصب الرئيسية ونحن في هذا كنا حسنى النية .. لأننا عندما كنا نريد ان نحل الصراع الطبقي بالوسائل السلمية ونقيم نوعا من التعايش السلمي بين الطبقات في اطار الوحدة الوطنية سمحنا لكل الناس حتى للرجعية بالدخول في الاتحاد القومي .

والرجعية تتشكل وتتلون لكي تخدع العناصر الوطنية ، فاذا وجدت الفرصة لتنقض لا تتوانى .. بل انها تعمل دائما على ان تنقض لتسلب الدولة وتسيطر عليها ، ثم تستخدم الدولة لارهاب العناصر الوطنية ولارهاب طبقات الشعب العاملة او جموع الشعب العاملة .

هذه هي الفلطة التي تشهنا اليها في الاتحاد القومي .

أما من النواحي الأخرى ، فالإتحاد القومي قام بدور كبير ، وقام بدور فعال للاتصال ، وأنا فكرت في تغيير اسم الإتحاد القومي عموما إلى الإتحاد الاشتراكي العربي على أساس أننا يجب أن نحدد . فقبل ذلك قلنا الإتحاد عموما والقومي عموما ، أما الآن فإننا نضيق عليه الصفات التي لابد أن تنطبق عليه فأصبح الاشتراكي أي أن الرجعيين لا يدخلون الإتحاد الاشتراكي . . هكذا بوضوح .

وفي اللجنة التحضيرية بحث هذا الموضوع . . وعملت قواعد للعزل ، ثم تبقى عندنا السلطة إذا وجدنا أفرادا لهم تطلعات رجعية نستبعدهم خارج الإتحاد الاشتراكي .

بعد ذلك . . « القومي » . . فسرناها فأصبحت العربي . . وهكذا أصبحت الأمور واضحة والصفات واضحة .

ثم هل سيكون الإتحاد الاشتراكي هيئة سياسية ؟ وما مدى إشرافها على الجهاز التنفيذي ؟ .

طبعاً سيكون الإتحاد الاشتراكي التنظيم البديل بالإتحاد القومي .

ثم مدى إشرافه على الجهاز التنفيذي . . تكرر ما قلناه مع أن المنظمات الشعبية أو المجالس الشعبية تشرف على الأجهزة الشعبية .

بيانات وتعليقات الرئيس بالجلسة الثالثة
من جلسات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية
٢٦ مايو سنة ١٩٦٢

مشارك من أجل الديمقراطية السليمة

لقد كنا نتصور ان دورنا في ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ هو دور الطلبة تفتح الابواب فتفتحها .. وتنتظر الزحف لمقدس قادما اثر خطاها .. شعبها يتلقى مسئولياته وينهض بها ، ويشق طريقه الى مستقبله ويصل اليه .

ثم ما لبثت التجربة ان اوضحت لنا ان الامر لم يكن بالبساطة التي كنا نتصورها .. ونحن بعيدون عن الحقائق المادية المجردة من الاماني والاحلام .

وحين اتيح لنا ان نرى هذه الحقائق ادركنا على الفور لماذا لم نستطع ان نلتقي بالمثلين الحقيقيين للشعب في الموعد الذي كان بين الأمة وبيننا .

كان الطريق بيننا وبينهم مليئا بالعقبات .

ولم يكن في استطاعتنا ان نذهب الى المثلين الحقيقيين لهذه الأمة ولا كان في استطاعتهم ان يجيئوا الينا .

كان بيننا وبينهم استعمار جثم على ارضنا منذ مئات السنين . بل منذ آلافها . وكان لابد لهذا الاستعمار ان يحمل عصاه على اكامله ويرحل حتى نستطيع ان نلتقى بهم .

كان بيننا وبينهم ملك .. استبد وطفى .. وكان لابد ان يذهب هذا الملك حتى نستطيع ان نلتقى بالمثلين الحقيقيين للشعب .

وكان بيننا وبينهم اقطاع استشرى خطرده واستفحل ضرره ، لم يكتف بان يملك الارض وانما اراد ان يضم الى ملكية الارض . ملكية البشر ، وكان لابد ان ينتهى هذا الاقطاع ويزول حتى نستطيع ان نقيم الديمقراطية الحققة .

وكان بيننا وبين الممثلين الحقيقيين للشعب نظام حزبي ، موزع
وحدة البلاد و فرق شملها ، ولم تكن المبادئ موضوع الخلاف وإنما
كانت الزعامات الانانية والمال الحرام ، وقوت الشعب ، هي موضوع
الخلاف ومحور ارتكازه ، وكان لابد ان يختفى هذا كله ويمحى ، حتى
نستطيع ان نقيم الديمقراطية السليمة .

وكان بيننا وبين الممثلين الحقيقيين للشعب ياس مخيف .
سيطر على القلوب والعقول نتيجة لكل ما ذكرنا ، فاذا الاحداث
تتري على هذا البلد والغالبية من شعبه تكتفي بموقف المتفرج
حتى وان كانت هذه الاحداث تتعلق بالبلد وشعبه وتقرر مصيرهما
لمستقبل السنين .

ومع اليأس المخيف أصبح وطننا ارضا مفتوحة مكشوفة أمام
كل من تحدثه نفسه بمذهب غريب او عصبية جاهلة .

وفي هذه الظروف ضاع الإيمان وفقدت الثقة .
فلم يعد كل فرد فينا يؤمن او يثق بزعمائه ، او يثق بغيره من
المواطنين او يؤمن او يثق حتى بنفسه .

وكان ينبغي للإيمان والثقة ان يعودا إلينا كشعب وكأفراد
حتى نستطيع ان نقيم الديمقراطية الحققة .

وهكذا في الوقت الذي اتضحت فيه معالم الطريق الى
الديمقراطية الحققة اتضحت في الوقت ذاته حدود الممارك التي كان
يتعين علينا ان نخوضها لكي يتم اتحاد الشعب حرا طليق يفتح
ليده آفاق غده .

وكانت هذه الممارك في حقيقة الأمر حرباً واحدة . . هي حرب
الاستقلال . . وكان التصدي للاستعمار معركة في حرب
الاستقلال .

وكان تخليع الملك معركة في حرب الاستقلال .
وكان القضاء على الاقطاع معركة في حرب الاستقلال .
وكان انتهاء وجود الأحزاب معركة في حرب الاستقلال .
وكانت مقاومة اليأس والدعوة الى الثقة والايمان معركة في
حرب الاستقلال .

كانت هذه المعارك كلها حربا واحدة . . . لقد تعددت المواقع
ولكن العدو كان العدو نفسه .

العوامل متشابهة . . والفروع من الجدود .

فلقد كان من المستحيل مثلا ان تقضى على الاستعمار الا اذا
بدانا بالقضاء على أعوانه . . وفي الحق انهم كانوا اشد على هذا
الوطن خطرا من الاستعمار .

ذلك ان الاستعمار في زماننا وعصرنا الحديث لا يجيء سافرا
كاشفا عن ظهره ونابيه وانما هو دائما يحاول ان يضع من الاقنعة
على وجهه ما يخدع الناس ، عن حقيقة نواياه .

وحتى قبل ان يحل بأرضنا الاستعمار البريطاني كان الاستعمار
التركي يتحكم فينا ، لا على انه استعمار يريد ان يسيطر ويستغل
وانما كانت السيطرة وكان الاستغلال تحت ستار جلال الخلافة
ومهابة مير المؤمنين .

ولما جاء الاستعمار البريطاني . . بعد ان سحق انتفاضة
وطنية باسلة قام بها الشعب وهي ثورة عرابي . لم يحكم مصر
صراحة بضباط الانجليز فقد كان ذلك حربا تضعه امام الشعب
وجها لوجه . . وكان الاستعمار يرى ان خير ما يلائم اهدافه ويحقق
اغراضه هو ان يختفي وراء الستار ولا يقف امامها ، وان يدير
المهابة بل الاساة من خلف المسرح ولا يظهر عليه .

وهكذا زيف الاستعمار تاجا وأقام من الوهم عرشا ، ثم بدأ
يجيء بالدمى والأصنام يضع منها فوق رؤوسنا ملوكا وأمراء .

كانوا اذلاء ضعفاء أمامه لأنه سيدهم ، وخالفهم .
وكانوا عتاة جبابرة على الشعب يستعرضون منه ضريبة ذلهم
وضعفهم أمام الاستعمار .

وكذلك كان الاقطاع ..

وكان قوة ارادها الاستعمار لتكون بديلا لقوة القصر .. فى
الحكم وفى الظلم او لتكون عوناً لها على حسب مقتضيات الاحوال .
ثم ضاقت حلقات الحصار حول الشعب لما بدأت الأحزاب
تدور فى الدائرة بعضها يعمل بأوامر القصر مباشرة وبعضها بوحى
من الاقطاع وبعضها يختصر الطريق فينتجه دون شعور بالخزى
او العار الى المصدر الحقيقى لكل سلطان الى الاستعمار .

وكان الحصار حول الشعب محكما ، لدرجة انه لما ثار سنة
١٩١٩ ، لم تلبث الثورة الا قليلا حتى ثارت على نفسها وانحرفت
وتفتتت وحدتها وتناثرت شظايا متفرقة تصيب الشعب بجراح
جديدة فوق ما كان يقاسيه من جراح ، وكان الاستعمار من وراء
هذا كله راضيا سعيدا .

كانت القوى كلها أوراكا فى يده يلعب بها اذا شاء مرة واحدة
او يلعب بها اذا شاء واحدة بعد واحدة .

وفى كل الاحوال كان الفهم له وكان الفهم على الشعب .
كذلك كانت المعارك فى حرب الاستقلال .

كان القتال فى اية معركة منها قتالا فى كل معركة ومواجهة
اي خطر فيها .. مواجهة لكل الاخطار .

كان خلع الملك مقدمة لإعلان الجمهورية ومقدمة لإلغاء الألقاب
ومقدمة للقضاء على الاقطاع .

وكان الإصلاح الزراعي مقدمة لحل الأحزاب .
ولم يكن حل الأحزاب بدوره مجرد انتهاء لفئة عزقت وحدة
البلاد ، ونهب ما نسي القصر والاقطاع نهبه من خيرات فحسب ،
بل ان حل الأحزاب كان مقدمة لإجلاء الفاصب عن ارض مصر ،
فان قوة الاحتلال في منطقة القناة ما لبثت أن وجدت نفسها نواحي
بلدا متحدا .

ولم يكن التوقيع الحقيقي على اتفاقية الجلاء نتيجة للجلوس
على مائدة مفاوضات تعثر امرها اكثر ما استقام .

وانما كان توقيع اتفاقية الجلاء محتما لما وجد الاستعمار انه
فقد القوائم التي كان يرتكز عليها وجوده قائمة بعد قائمة .

لقد تهاوت الدمى والأصنام . دمية بعد دمية ، وصنما قى
لهقاب صنم . أصبح الاستعمار فاذا هو امام الشعب وجهه بوجه
ولاحت المعركة بينهما مع الأفق بل ووقعت المعركة فعلا على أرض
منطقة القناة .

وبالأيدى المتحدة القوية . . والدم الزكى الذى سال فر منطقة
القناة وقعنا اتفاقية الجلاء . وانتصرنا فى حرب الاستقلال .

كان انتصارنا فى حرب الاستقلال مقدمة لأبد ان تمضى الى
نهايتها . . فان حصولنا على الاستقلال وان كان فى حد ذاته مل
عظيم الا ان ما بعد الاستقلال كان هو دون شك . . الأمل الأعظم .
لم يكن الاستقلال فى رايانا مجرد صك مهرناه بالفالى الزكى
من دماننا لكى نحفظه مع ما نفخر به من تراث ماضى وآثار
أجدادنا وانما كان إيماننا ان هذا الاستقلال لا خير فيه مالم يصبح
نقطة الانطلاق الى مستقبلنا .

فكنا نريد الاستقلال حتى نستطيع أن نصنع حياتنا في حرية .
وهكذا لم يكن الاستقلال خاتمة مطاف وإنما كان بداية سعى .
ولم يكن نهاية كفاح . بل كان دعوة الى كفاح . لم يكن هبوط ليل
بعد نهاية عمل نهار . وإنما كان مشرق الفجر .

كان الاستقلال مجرد اشارة ، معناها اننا الآن نستطيع ان
نعمل .. واننا الآن نستطيع ان نجني ثمار هذا العمل ..

لقد كان العمل المنظم لبناء وطننا عسيرا ، بل مستحيلا قبل الحصول على الاستقلال .. كانت كل جهودنا قبل الاستقلال مذبذبة مبعثرة في مهاب الرياح معظمها يضيع في الهواء وقليل منها يستقر على الأرض لينضج عوده وتورق اغصانه .. ذلك ان الذين ركبوا يتحكمون في هذا البلد قبل الاستقلال لم يكونوا يريدون له القوة ، بل ان حالة الضعف التي كان يرسف في اغلالها كانت خير ضمان لهم بأن استغلالهم له مباح الى غير حد .

كنا - طالما العجز يقعدنا عن الحركة - فريسة سهلة .

فأين كان وجه المصلحة لديهم في أن يمنحونا عناصر القوة ؟
أو يتركونا نحصل بجهودنا على هذه العناصر .
الأقوياء لا يمكن أن يكونوا فرائس سهلة .

وهكذا لما تحظمت الأغلال وجاء يوم الاستقلال وكان المعنى الواضح ، والحقيقة الظاهرة وراء هذا الاستقلال أن قد تفتحت الأبواب للعمل ولكل من يريد أن يعمل .

فان امامنا عملا كثيرا وطويلا .

كانت الأرض إيماناً رحبة واسعة ■

كنا نريد أن نعمل للماضي الذي ضاع وللحاضر الذي نريد أن
لنصونه وللمستقبل الذي كنا نريد أن تؤمنه لابنائنا .

كنا نعرف طريقنا فقد كان شعبنا يريد :

مستقبلا متحررا من الخوف ومن الحاجة ومن اللذ .

يبني فيه بعمله الإيجابي وبكل طاقته وإمكانياته ؛ مجتمعا
للسودد الرفاهية ويتم في ظلاله :

القضاء على الاستعمار واعوانه .

القضاء على الانقطاع .

القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

إقامة جيش وطني قوي .

إقامة عدالة اجتماعية .

إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولم تكن هذه المعاني كلها مجرد شعارات ترتفع بها الأعلام 'نام
الاحتفالات والأعياد ، وإنما كانت هذه المعاني إرادة عزيمة وصممت .
ولكن الاستعمار هاله ما كنا نفعله في بلادنا .

لقد أصبح واضحا أن الاستعمار لم يكن يريد أن تنهض من
الحث انتفاض الماضي أمة جديدة تبني نفسها وتحاول أن تكون
نموذجا لغيرها من الأمم المتحررة في المنطقة هذه إمة تمنح نفسها
للقوة وترشد غيرها إلى الطريق .

إكان الاستعمار يريد لهذه المنطقة أمرا .

وكانت شعوب المنطقة تريد لنفسها أمرا آخر .

وهكذا بينما نحن منهمكون فى عملية البناء ، أخذ الاستعمار
يتحرش بنا .

ولقد أدركنا على الفور أنه لا مفر من معركة أخرى مع
الاستعمار لصيانة استقلالنا .. وكانت المعركة جديدة فى هذه
المرّة عن المعركة التى كنا قد نفّضنا أيدينا منها لتونا .
حاربناه فى المرّة الأولى داخل بلادنا لنخرجه منها .
وبدا اتنا منضطر لحربه مرّة ثانية فى خارج بلادنا حتى
لا يدخل اليها .

كانت الحرب الأولى حرب الاستقلال »

وكان لابد أن تصبح الحرب الثانية حرب تثبيت الاستقلال .
ولقد حاولنا جهدا أن نتجنب معركة صريحة فقد كنا ندرك
حاجتنا الى الوقت لكى نبني بلادنا .

ولكن الاستعمار كان يرى مالا كنا نراه .. ومن هنا كان همه
الأول ألا يترك لنا وقتا أو هكذا كانت خطته .. فلم يكد التوقيع
بالحروف الأولى على اتفاقية المساعدة يتم ، حتى بدأت سلسلة
المناورات التى كانت فى الواقع مقدمات معركة الاستقلال . الثانية
أو معركة تثبيت الاستقلال .

كانت أولى هذه المناورات مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط .
ولقد كان الدفاع عن الشرق الأوسط يهمنا من غير شك ولكن نوع
الدفاع الذى كنا نريده كان يختلف عن نوع الدفاع الذى كانوا
يريدونه .

وكان خلافنا الأساسى ينبع من مصدرين :

**الأول : اننا كنا نريد دفاعا يحمي الشرق الأوسط من أي عدوان
مهما كان مصدره .. وكانوا يريدون أن يكون الدفاع ضد الاتحاد
السوفييتي .. ضد الاتحاد السوفييتي وحده ..**

**والثاني : اننا كنا نريد دفاعا ينبثق من داخل المنطقة نفسها
ويرتكز على شعوبها .. وكانوا يريدون دفاعا مشتركا ، يدخلون فيه
ويسيطرون عليه ويصبحون رءوسه وتصبح شعوب المنطقة ذبوله
يتولون قيادة ، ولا تملك شعوب المنطقة إلا أن تكون مجرد الانفاق
أو مجرد وقود بشري للمعركة ..**

**وكانت هوة الخلاف على هذا النحو شاسعة ، فقد كانت
الفوارق واسعة بين ما نريد وما يريدون ..**

كنا نريد الحرية الحقيقية ..

وكانوا يريدون السيطرة المقنعة ..

**ولما استطاعوا اقناع الوزارة العراقية القائمة في ذلك الوقت
بفكرة التحالف العسكري المتجه ضد الاتحاد السوفييتي وحده ،
شركة مع بريطانيا ثم مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك .. لم
نقل شيئا بادئ الأمر فقد كان رأينا أن المشكلة أولا وأخيرا تخص
شعب العراق وهو وحده صاحب الحق أن يقول رأيه فيها ..**

**وفي هذا كله - كما نرحبنا - كنا نريد بقدر ما نستطيع أن
نتجنب المعركة فقد كنا في حاجة الى كل دقيقة من وقتنا للبناء ..**

**وجاءت لحظة وجدنا فيها أننا لا نستطيع السكوت فان معركة
الأحلاف العسكرية تخطت حدود العراق ، وبدأت الدعوة توجه الى
باقي الدول العربية كي تنضم الى الحلف العسكري الجديد ..**

• وكان هذا خطرا على المنطقة كلها من وجهة نظرنا •

• وكذلك كان خطرا على سلامتنا الوطنية هنا في مصر •

قلو ان جميع الدول العربية استجابت لهذه الدعوة الموجهة اليها وقبلت الانضمام الى هذا الحلف .. اذن لكان معنى ذلك ان اهتمام هذه الدول جميعا سوف يتجه الى خطر محتمل قادم من الشمال .. ويتنافل عن خطر محقق رابض في قلب المنطقة للعربية نفسها وهو اسرائيل •

ولو ان ذلك حدث لكان معناه •

تصفية قضية فلسطين في مصلحة اسرائيل أولا •

ثم كان معناه ترك مصر وحدها تواجه اسرائيل ومطامعها التوسعية ثم تستدير بعد ذلك الى باقى اجزاء الوطن العربى لتلتهم منه جزءا بعد جزء •

ثم كان معناه ترك مصر وحدها تواجه اسرائيل ومطامعها التوسعية فى جلسة مجلس العموم البريطانى يوم ٤ ابريل ١٩٥٥
يقول ما نصه :

« ان حلف بغداد يمكننا من تدعيم نفوذنا فى الشرق الاوسط
ويجعل لنا القدرة على ان نرفع صوتنا عاليا فى كل مشاكله • »

هنا نخرجنا نقاوم الدعوة الى الحلف الجديد باعتبارها خطرا
علينا كشعب عربى أولا ، وكشعب مصرى ثانيا •

خطرا على قوميتنا العربية •

ولخطرا على حدودنا الوطنية •

واذا كانت حرب الاستقلال ، سلسلة معارك متشاككة متلاحقة
الكذلك كانت هذه الحرب الجديدة .. حرب نشيت الاستقلال •

فان معركة الدفاع من الشرق الاوسط أو معركة الاحلاف العسكرية المفروضة من الخارج لم تلبث ان قادتنا الى اشتباكات خطوط الهدنة مع اسرائيل .. هذه الاشتباكات التي بدأت بالفارة الاسرائيلية الشهيرة على غزة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ وقبل هذه الفارة على غزة لم تكن تشغل انفسنا كثيرا بخطر اسرائيل .

وكنا في ذلك الوقت نعتبر خطر اسرائيل هو مشكلة سباقنا مع الوقت لبناء اوطاننا .. كنا نعتبر ان خطر اسرائيل في حقيقة امره هو ضعف العرب .

لولا هذا الضعف ما قامت اسرائيل .. ولولا هذا الضعف ما استطاعت ان تفتصب من الوطن العربي بقعة من اقدس بقاعه واطهر اراضيه .

كان اعتقادنا اننا اذا استطعنا ان نبني في مصر هذه الأمة الكبيرة التي نحلم بينائها فان خطر اسرائيل يتلاشى .. وعندها يلين ..

وكذلك كنا في اندفاعنا الى بناء مصر فتصور اننا في الوقت نفسه ندفع الخطر الاسرائيلي عن تهديدنا .. ونحول دونه ودون تثبيت اقدامه على الأرض المقدسة الطاهرة التي انتزعها من ارضنا .

ولكن دخان الفارة على غزة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ انجلي ليكشف حقيقة خطيرة .. تلك هي ان اسرائيل ليست الحدود المسروقة وراء خطوط الهدنة وانما اسرائيل في حقيقة امرها رأس حربة للاستعمار ومركز تجمع لقوى اخطر من اسرائيل وأخطر من الاستعمار وهي الصهيونية لعالمية .

وكانت هذه الحقيقة التي انجلى عنها دخان الفارة على قزة
نقطة تحول في تفكيرنا وفي اتجاه الاحداث في المنطقة كلها .

لقد تبين ان مشكلة اسرائيل ليست مشكلة داخلية ، الى الحد
الذي كان يبدو قبل فارة غزة وتبين اننا لا نستطيع ان نمضى في
معركة البناء غافلين عن الخطر الذي يهدد ما قننيه ويهدد وجودنا
باسره .

ان الطرق ، والمستشفيات ، والمصانع ، والمراكز الاجتماعية .
لا تكفى وحدها لصيانة امتنا وحماية نطاق سلامتنا سواء في معناه
الواسع على الحدود العربية كلها او في معناه الضيق على حدودنا
المحلية وحدها .

وبدا الواجب يحتم علينا الا ننسى دفاعنا العسكري بينما نحن
نبني مجتمعنا .

وهكذا اوصلتنا معركة اشتباكات خطوط الهدنة مع اسرائيل
الى المعركة الأخرى في حرب تثبيت الاستقلال .. تلك هي معركة
احتكار السلاح ..

كانت معركة احتكار السلاح حلقة جديدة في السلسلة ..
اولى حلقات السلسلة كانت جرننا الى الاحلاف العسكرية
الاجنبية . فلما رفضنا قيودها واصررنا على الرفض كان تحريض
اسرائيل علينا حتى يشبتوا لنا اننا لا نستطيع الدفاع عن انفسنا
واننا في حاجة دائمة الى حمايتهم فكيف بنا نحلم بالدفاع عن
الشرق الأوسط .

ولقد قالوا لنا صراحة في ذلك الوقت بلسان اصدقائهم الذين
قبلوا وجهة نظرهم فلقد تعلق هؤلاء الأصدقاء بالفرصة التي
اتاحتها لهم فارة غزة فبدءوا يرددون من الحجج ما تصوروا انه
يؤيدهم فيما تورطوا فيه .

قالوا : لو ان مصر كانت فى نطاق حلف عسكري لكانت حصلت على السلاح من اقوياء هذا الحلف .. او لكان هؤلاء الاقوياء قد تولوا مهمة الدفاع عنها .

وسى هؤلاء عبرة ما جرى فى فلسطين .. وكانت فلسطين بالنسبة لنفس هؤلاء الاقوياء اكثر من زميل فى حلف .. كانت تحت انتدابهم .. كانت تحت وصايتهم .. كانت فى ركنهم وفى دعايتهم ، وكانوا مسئولين عنها امام عصبة الامم التى قررت انتدابهم على فلسطين .. ومع ذلك كانوا هم انفسهم الذين سلموا فلسطين .. وباعوا شعبها .. اما نحن فلم تكن قد نسينا . وهكذا أعلننا اننا سندافع عن انفسنا بانفسنا وسنرد العدوان بالعدوان .

هنا بدأت الحلقة الثالثة من السلسلة .. معركة احتكاك السلاح .. معركة ثالثة فى حرب تثبيت الاستقلال .

وفى نفس الوقت كتب علينا ان ندخل معركة رابعة فى حرب تثبيت الاستقلال هى معركة تحرير معالم شخصيتنا الدولية ووضع مسلكنا فى هذا العالم الذى زرعوه بالمشاكل من حولنا .. فكان حصاد ما زرعوه حربا باردة تفرس أعصاب العالم وتمرقها .. وتهده كل يوم حرب ساخنة تنتهى بدمار شامل لا يبقى ولا يلبث .

وتشابكت هاتان المعركتان معا الى حد بعيد .

معركة الحصول على السلاح .. ومعركة الشخصية المصرية المستقلة .. معركة القوة .. ومعركة المصير .

إننا نريد ان تكون اقوياء فى وطننا ندافع بكفاية عن حدوده .
وإننا نريد ان يكون ضميرنا الدولى يقظا يشارك فى الدفاع بكفاية عن سلام العالم .

لم تكن نريد أن نسمع طرقات التهديد لدق أبوابنا ، ولا نستطيع
للتخطف الداهم علينا دفعا ولا ردا .

وكذلك لم تكن نريد أن نرى نيران الفتنة تندلع في الأرض من
حولنا وتحرق غيرنا وتحرقنا معهم دون أن يكون لنا نصيب فعال ،
ويصدر في كل تصرفاته عن روح من عدم الانحياز تنشده العدل
وتطلب السلام على أساسه .

هكذا تشابكت معركتان في حرب تثبيت الاستقلال . .

الحصول على سلاح والاشتراك في مؤتمر باندونج الذي جمع
دول افريقيا وآسيا .

تشابكت المعركتان في تلاحق الحوادث وتشابكتا أيضا في
توافق الزمن . . طلبنا السلاح اول ما طلبناه من الموردين التفليديين
الذين كنا نشترى منهم ، كنا نشترى منهم ما لا نريد شراءه من
صالح ، وانما ما كانوا يريدون هم يبيع لنا من السلاح ، ومع ذلك
طلبناه فقد كنا في حاجة ماسة الى كل سلاح . . الى اي سلاح . .
وذلك دائما هو موقف الذي يحتاج السلاح ليدفع عن نفسه المعتدى
ويصد عن أرضه الغير .

طلبنا السلاح من أمريكا . . وطلبنا السلاح من بريطانيا . .
لما أمريكا فقد سكنت . . ثم وعدت ثم عدلت ثم عادت الى السكون
لما بريطانيا التي كنا نداينها بجزء من ثمن سلاح تقاضته منا ،
وتأخرت في توريده ، فقد وجدت الشجاعة لتسألنا عما سيكون
عليه موقفنا في باندونج .

الى هذا الحد كان الربط بين المسالتين . . وما من شك ان
هذا الربط لا يبدو الآن قريبا . . فان السلاح وباندونج كاتا
معركتين في حرب واحدة هي حرب تثبيت الاستقلال .

ولم نشأ أن نجعل من رقيبنا في الحصول على السلاح سداً
بحول بيننا وبين الشخصية الدولية التي كنا نسعى لتحديد
معالمها وتأكيد دورها في توفير السلام .

لم نشأ أن نساوم أو نقايض أو نبيع ونشتري .»

شخصيتنا الدولية ليست موضع مساومة ، ودورنا العلمي
ليس سلعة مقايضة ، وحقنا في لقاء الشعوب المتحررة والتعاون
معه من أجل سلام البشر جميعا ليس للبيع أو الشراء حتى ولو
كان الثمن سلاحا نحن في ميسس الحاجة اليه لكي ندافع به عن
حدودنا وبيوتنا وارواحنا واولادنا .

وهكذا صممت مصر على الذهاب الى باندونج في مؤتمر كان
مجرد اجتماعه في حد ذاته ويصرف النظر عن أي من قراراته
تحولا بارزا في التاريخ .

ومع ذلك فقد توصل المؤتمر الى عشرة قرارات تعتبر
دستورا للعلاقات ما بين الدول .»

قرر المؤتمر ١

١ - احترام حقوق الانسان الاساسية واقرض وعبادته
ميثاق الأمم المتحدة .»

٢ - احترام سيادة جميع الأمم وسلامة اراضيها .»

٣ - الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس وبين جميع الأمم
كبيرة وصغيرة .»

٤ - الامتناع من أي تدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر .»

٥ - احترام حق كل أمة في الدفاع عن نفسها انفراديا او
جماعيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة .»

٣ - (١) الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية
لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى»

(ب) امتناع أى بلد من الضغط على غيرها من البلاد .

٧ - تجنب الأعمال أو التهديدات العدوانية أو استخدام
العنف ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لأى بلد من
البلاد .

٨ - تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ؛ مثل
التفاوض أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية أو أية
وسيلة سلمية أخرى تختارها الأطراف المعنية وفقا لميثاق الأمم
المتحدة .

٩ - تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل .

١٠ - احترام العدالة والالتزامات الدولية .

وفوق هذه القرارات العشرة .. تعرض مؤتمر باندونج لهذا
من القضايا الحيوية التى تتصل اتصالا مباشرا بقضية السلام .

ومنها ما يتصل مباشرة بأمن منطقتنا كقضية فلسطين وقضية
شمال افريقية ، وقضية محميات الخليج العربى .

ففى فلسطين أعلن المؤتمر الافريقى الاسيوى تأييده لحقوق
شعب فلسطين .

وفى شمال افريقيا طالب المؤتمر بحق تقرير المصير للجزائر
وتونس ومراكش ولقد حصلت تونس ومراكش بالفعل على هذا
الحق فيما بعد ومستحصل عليه الجزائر (١) مهما حاول الاستعمار
وكابر .

(١) حصلت الجزائر على استقلالها فى يوليو سنة ١٩٦٢

اما فيما يتعلق بمحادثات الخليج العربي فقد طالب المؤتمر
بتسوية سليمة وايد موقف اليمن .

وكان بين ما تعرض له مؤتمر باندونج أيضا من القضايا الحيوية
التي تتصل اتصالا مباشرا بقضية السلام ، مجموعة مشاكل قد
تبدو لأول وهلة بعيدة عنا ، ولكن النظرة الفاحصة لها توضح لنا
انها في الحقيقة ونفس الامر ، قريبة منا .. بينها نزع السلاح ،
والدعوة الى تحريم انتاج الأسلحة الذرية والمطالبة بموقف التجارب
الذرية .

وقد شاركت مصر أيضا في المؤتمرات الدولية التي استوحت
بشكل أو بآخر مبادئ باندونج وفي مقدمة هذه المؤتمرات ، مؤتمر
بريوني الذي شاركت فيه يوغوسلافيا والهند ومصر ، وتابعت فيه
هذه الدول لثلاث ، التي تقاربت سياستها الخارجية ، سيرها مع
الطريق الذي بدأ في باندونج فتعرضت لمشكلات الشرق الأوسط
وفي مقدمتها فلسطين والجزائر .

وتعرضت للمشاكل العالمية وفي مقدمتها الالحاح في نزع
السلاح ووقف تجارب الأسلحة الذرية نظرا لما تنطوي عليه من
أخطار تهدد الانسانية وتفسد الجو على نحو يمس الدول الأخرى
ويعرض سلامة مواطنيها للخطر فوق ما فيه من تجاوز للحدود
وانتهاك للضمير العالمي .

ثم جددت هذه الدول الثلاث إيمانها بالمبادئ التي لا تروى
للعالم أمانا بغيرها وفي مقدمتها حق تقرير المصير لكل الشعوب ،
ولم تكن مصر خلال هذا كله تفعل ما تفعله بعض الدول
المتباهية بقوتها في هذا الزمان .

تحتج على الباطل من غيرها .. ولا تحتج عليه اذا كانت هي
بمصلوه .

تكيل المبادئ والقيم بكيلين ، كيل لنفسها وللضالعين معها
وكيل للمعارضين لها والمشايخين لهؤلاء المعارضين .

كانت مصر تنادى صراحة بما تؤمن به من ضميرها .

وتمارس عمليا ما تدعو اليه .

وتناسق في صفاء عادل ما بين لسانها وقلبها .

لهذا كان من دواعي سرور مصر ، حين كانت تنادى في باندونج
بحق تقرير المصير ، أن السودان الشقيق الذي قرر مصيره واختار
استقلاله وكانت مصر أول من اعترف له بهذا الاستقلال ، كان
يشترك كدولة حرة في نفس مؤتمر باندونج .

وقد عادت مصر من باندونج بعد أن أوضحت معالم شخصيتها
الدولية لتجد معركة الحصول على السلاح في انتظارها .

وكانت هذه المعارك في الواقع ، وهي معركة كسر احتكار
السلاح الذي كان محتكروا يعتمدون في السيطرة على الشرق
الأوسط .. على هذا .. الاحتكار .

وقد كانت المعركة طويلة وعنيفة ..

وعلى أي حال فلم يبق من تفاصيلها خفي الا ما تفرض
السلامة العسكرية وحدها أن يبقى في طي الكتمان .

والخلاصة ، ان مصر حين لم تستطع ان تحصل على السلاح
من بريطانيا بعد ما كانت دفعت جزءا من ثمنه ، ولم تستطع كذلك

ان تحصل عليه من الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد محاولات متكررة وجهود مضنية ، ووعود بذلت ثم نسيت ، لم تجد بأسا من ان تطلب شراء السلاح من الاتحاد السوفيتي ، وقشيتري منه بالفعل - شاكرا مقدرة - ما ترى انه يفي احتياجات الدفاع عنها ، ولكن حصول مصر على السلاح قوبل بثورة صاخبة وعصبية عارمة .

والمؤكد ان الامر بالنسبة لهؤلاء الثائرين الفاضيين لم يكن امر سلاح وانما كان امر احتكار للسلاح ولم يكن بالنسبة لهم ايضا مشكلة بلد يلتمس اسباب الدفاع عن نفسه حيث يجدها وانما امر بلد يريد ان يكسر حلقات الحصار ويتمرد على ما ظل امرا واقعا طوال قرون .

ولقد كان اخطر ما في المشكلة بالنسبة لهم ايضا - هؤلاء الثائرين الفاضيين - ليس ان مصر افلتت من الحصار المضروب حولها فقط ، بل كانت ذروة الخطر ان مصر بما اقدمت عليه فتحت الطريق واثبتت ان اى حصار لا يمكن ان يصد اسباب القوة عن شعب عقد العزم على الوصول الى هذه الاسباب .

هنا بدأت المعركة الخامسة في حرب تثبيت الاستقلال معركة الضغط لاقتصادى .

كنا قد انتصرنا في معركة الاحلاف فلم نستسلم لاغلالها .

وكنا قد انتصرنا في معركة اشتباكات خطوط الهدنة مع امرائيل فلم نتخاذل ولم نلق بانفسنا تحت اقدام من يفرضون الوصاية علينا وصممنا على ان الدفاع عن اوطاننا هو مسئوليتنا وحدنا وان واجبنا هو ان ترد العدوان بالعدوان .

وكنا قد انتصرنا في معركة الشخصية المستقلة .

ثم كنا انتصرنا في معركة احتكار السلاح .

ولم تكن هذه الانتصارات كلها لنا وحدنا وإنما كانت لمنطقة بأسرها رفعت أعلام النصر مزهوة واثقة ، سعيدة أنها وجدت نفسها ووجدت طريقها ووجدت مستقبلها بعد عصور طويلة من الزمان .
ماذا بقي في جعبة الدين كانوا لا يريدون الخير لهذه المنطقة ؟

إن السلاسل تحطمت ، والوصاية سقطت والشخصية المستقلة برزت واحتكار السلاح انتهى ، لا في بلد يمكن عزله وحضاره ، وإنما في منطقة شاسعة الأطراف يتدفق فيها تيار واحد ، هو تيار القومية العربية ، يفهم ما بين المحيط الأطلسي والخليج العربي .
كان واضحاً أنه لم يبق في الجعبة أزاء مصر غير سلاحين .
نهاية العداء الذي لا عداء بعده .

الضغط الاقتصادي أولاً ، فإذا لم يجد فالحرب ثانياً .

التجويع فإذا لم تستطع البطون الخاوية أن تجبر القلوب والأرواح على الاستسلام فسفك الدماء أذن والنار والحديد .

وذلك ما حدث بالفعل .

لم ينجح سلاح الضغط الاقتصادي ، الذي اتجه إلينا على مراحل ظلت تشتد وتعنف مرحلة بعد مرحلة ، حتى كانت الخاتمة هي سحب عرض المساهمة في تمويل مشروع السد العالي .

لقد كنا وما زلنا نعتقد أن مشروع السد العالي حجر زاوية أساسية في مشروعاتنا لمواجهة المستقبل .

مشروعات رفع مستوى المعيشة ومشروعات مواجهة الزيادة المطردة في عدد السكان .

مشروعات توفير العمل للأيدى القادرة عليه وتوفير الغذاء
لأكثر من ثلثمائة ألف فم تطلب الطعام كل عام ، زيادة عن العام
الذى سبقه .

وكان مشروع السد العالى بضخامته ومزا لتصميم شعب طال
تخلفه عن موكب .. على اللحاق بهذا الموكب .

كان المشروع ضخما ولكن ضخامته لابد أن تقاس بالحاجة
إليه ..

كان لابد لنا أن نعرض ما فات ، وأن نسرع الخطى ، لا لى
نلاحق الزمن فقط ، ولكن لى نسبق الزمن ، فلو أن الزيادة
المستمرة فى عدد السكان دهمتنا دون أن تكون على استعداد لها
فإن معنى ذلك أن مستوى المعيشة سينخفض كثيرا عما هو عليه
الآن ..

ولم تكن ضخامة المشروع سرا ولا كانت سرا كذلك آمالنا المعلقة
عليه ..

لقد عرضنا المشروع على العالم فرحين به فخورين نطلب من
كل صاحب خبرة أن يدلى لنا برأيه فيه فلما اجمع كل الخبراء على
قائده ونفعه بدأت آمالنا المعلقة عليه تتحول الى طاقة دافعة
متحركة ..

وطلبنا قرضا من بنك التعمير والانشاء الدولى وسلمنا المشروع
لبنك يدرسه ويحقق تفاصيله كما تفعل أية دولة فى مشروع من
المشروعات تريد عونا عالميا على تنفيذه وكنا على استعداد لأن نقبل
من شروط التمويل ما لا يعس سيادتنا .

وفى هذا الوقت تقدمت الولايات المتحدة الامريكية ومعها
بريطانيا لمساعدتنا تطوعا منها واظهارا لحسن النية .

وكان رأينا أن نقبل كل قانون غير مشروط ولكن الشروط توالى
فلم الضح لنا ان علينا أن نسلم طواعية كل ما ربحناه في معاركنا
السابقة لتثبيت استقلالنا اذا كنا نريد أن نرى أملنا في بناء السلا
العالى يتحقق .

ولم نكن على استعداد لأن نشترى الخبز بالحرية .

وكانت الضريبة التي فرضت علينا هي سحب عرض المساعدة
في تمويل مشروع السد العالى والضغط على البنك الدولى كى
يسحب في نفس الوقت قرضا كان قد اتفق مع مصر على كل
شروطه .

ولقد تم هذا كله بطريقة لا تدع مجالا للشك في أننا وصلنا
الى الجزء الحاسم في معركة الضغط الاقتصادى وصلنا الى عملية
التجويع .

ولم يكن في استطاعتنا أن نسكت .

فتلقى اللطمة صاغرين ثم ننتظر الجوع والبطالة تلاحقنا
أشباحها الكثيرة في المستقبل القريب وهكذا قررنا تأميم شركة
القناة السويس .

كنا نريد تصحيح جريمة تاريخية قديمة ، وكنا في الوقت
نفسه نريد أن نحول دون ارتكاب جريمة جديدة تدبر لنا في
المستقبل .

كان لابد أن نفصل عار مصر التي أصبحت للقناة .

ومن ناحية أخرى كان لا بد لنا أن نصنع فجر مصر التي
أصبحت القناة لها .

كان للقناة في رأينا دور عالى ، كمن مائى دولى يساعد على
لقدم التجارة ويدفع رياح الرخاء الى كل الاقطار ، ولكن القناة

أكان لأبد لها قى وأينا من دور وطنى قلم يكن مقبولا أن تكون القناة
مصدر خير على العالم ومصدر شر على وطنها ..

وأما كان المقبول أن تكون القناة خيرا على العالم .. خيرا
على وطنها .

هكذا اتخذ قرار تأميم شركة قناة السويس ، حتى يستطيع
دخولها أن يساهم فى تمويل مشروع السد العالى ، دون ما مساعدة
إخراجية مشروطة أو قرض دولى مقيد .. ولسوف نعطينا تنفيذا
مشروع السد العالى مليون فدان جديدة من الأرض فضلا على
تحويل ٧٠٠ ألف فدان تروى بالحياض الى الرى الدائم تضمن
لنا فوق ذلك زراعة ٥٠٠ ألف فدان من الارز سنويا هذا عدا فوائد
جمّة أخرى ، بينها مواجهة المعجز فى الإيراد المائى للنيل وتخفيف
تعبى على خزان اسوان الحالى ..

ياذن فلن نخدع كما كان يراد بنا ..

على العكس .. سوف يزيد طعامنا وسوق يزيد دخلنا القومى
من الزراعة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من قيمته الآن ..

لقد اقلتنا من حصار الجوع .. وانتصرنا ..

قلم يعد فى جمعيتهم غير القتال .. ولقد فرضوه علينا قرضا
ولم يكن أمامنا الا أن نحمل السلاح .

لقد حاولنا جهدنا الا يكون الاحتكام الى المدافع ، وظهرنا بكن
الوسائل اننا نريد السلام ونحرص عليه ولكنهم ابوا الا ان يطلبوا
منا الاستسلام ..

أبدينا الاستعداد لقبول التعاون الدولى فى قناة السويس
ولكنهم كانوا يريدون السيطرة الدوية ..

**حاولوا استشارتنا بكل الوسائل ولكننا كبتنا جراح عواطفنا
واقرونا ان تكون الغلبة للعقل والحكمة .**

لجئوا الى التهديد والوعيد فليجأنا الى الصبر .

**لجئوا الى المؤامرات ووصل بهم الامر الى حث سحب الرهائن
والفنيين الأجانب من قناة السويس . فليجأنا الى رجالنا .
إذنا حفنة قليلة من الرجال يثبتون للعالم اننا اذا كنا ننشد الحرية
فاننا نعرف مسؤولياتنا .**

**ثم قبلنا بعد هذا كله ان نجلس معهم وتفاوض بعد توصية
مصرية في مجلس الأمن وتحدد بالفعل موعد للمفاوضات بيننا .
[١٩ اكتوبر] في مدينة جنيف .**

**ولكنهم لم يجئوا الى جنيف بل جاءوا من سيناء ومن بورسعيد
ومن كل سماء فوق مدننا ومصانعنا ومواصلاتنا وجيشنا .**

كانت اعجيب مفاوضات في التاريخ .

**كان وفد المفاوضات الذي جاءنا . ثلاثة جيوش . ثلاثة
أساطيل ثلاثة قوى جوية .**

**كانت المفاوضات عدوانا غاشما أراد أن يحطم وطننا ويدك كل
الانتصارات التي حصلنا عليها بأعمالنا وتضحياتنا .**

**هجمت اسرائيل عبر سيناء ؟ وتبعتها بريطانيا عبر البحر ؟
أما فرنسا فكانت قسمين ؟ قسم مع اسرائيل عبر سيناء وقسم
مع بريطانيا عبر البحر .**

وكتب الله لنا النصر في القتال .

استظمتنا في حماية قتال مجيد في ابو عجيله ان لسلاح
الجيشنا صليبا من صيناء واستظمتنا في الوقت نفسه ان نحفظ
الطيران عدة وذخيرة لا تياتي من مفاجات الايام.

وكانت خطة العدو ترمى الى عزل الجيش في الصحراء وتدمير
واضطهاد الطيران عن آخره والخلص منه.

ولكن خطة العدو فشلت ونجا الجيش ونجا الطيران ..

ثم تجمعت كل قوانا غرب القناة استعدادا للقتال حتى النصر
تجمعت كل قوانا ، قوى الجيش قوى الشعب ..

وتحملت بور سعيد صدمة العاصفة ، ولكن مصر كلها كانت
وراء بور سعيد .. مصر كلها ونحن نقول ذلك حقيقة لا مجازا ..
كنا خلال المعركة وطننا بأكمله يحمل السلاح ..

اكننا خلال المعركة وطننا بأسر صمم على القتال ..

وكان شعارنا اننا اذا كنا نحيا السلام ونسعى اليه فاننا نكره
الاستسلام ونثور عليه ..

قاتلنا جميعا بشرف ..

الرجال والنساء .. الاطفال والكهول .. والشباب .. و
الله في شبابنا الذي انتفض ، يترك مدارس وجامعات ووظائف
وبيوته ليحمل السلاح ، ويمضي الى المعركة وعلى شفته نقال
للبلد والفداء ..

اكننا نعيش اتبل واعظم وامجد ساعات حياتنا ..

لقد عرفنا كيف نتصر لوطننا ، وانتصرت الدنيا معنا لهلاك
الوطن .. كانت جريمة العدوان علينا في هاوية العار وكان شرفنا
مقاومتنا على قمة المجد ..

واقبلت الشعوب الشعوب العربية وكل الشعوب الحرة
لنصرتنا . كانت معركتنا معركة العدل والحرية وتقرير المصير في
كل مكان ولكل شعب وهكذا لما انتصرنا كان النصر لكل هذه القيم
لكن كل أرجاء الأرض . ولما انتهى العدوان علينا الى النتيجة التي
انتهى اليها ، لم يكن ذلك ايدانا بان مغامرة طائشة ضدنا قد فشلت
وانما كان ذلك ايدانا بان هذه المغامرة الطائشة كانت آخر محاولة
من نوعها .

ان الحملة المسلحة التي وجهت ضد شعبنا الراجي في
السلام ، ستمضي في التاريخ باعتبارها آخر حماقة متخلفة من
قرون الغزو والفتح والاستعمار فان الضمير العالي اثبت قوة
واكد سلطانه .

وهكذا انتصرنا في المعركة السادسة في حرب تثبيت
الاستقلال .

لقد فشل الاحتكام الى الدافع وانتهى بالوبال على الذين
صوبوها الى حدودنا .

وانتصرنا في حرب تثبيت الاستقلال كلها بكل معاركها ، فلقد
كان القتال المسلح اقصى ما يملكه اذعاننا الذين لا يريدون الخير
لوطننا .

ولقد جاءوا الى القتال المسلح وتخسروا في الميدان فماذا بقي
لهم رجعتهم ؟

لا شيء . . اللهم الا الكراهية والحقد .

وخلال هذه المعركة الدامية في حرب تثبيت الاستقلال كان
واضحا ان اقامة الديمقراطية السليمة لن يتأخر طويلا .

إن الوعي العظيم الذي أبداه الشعب خلال هذه الأيام الخطيرة
المجيدة في تاريخنا والنصر الذي انتهى إليه هذا الوعي حدد الموعد
لإقامة الديمقراطية السليمة .

لقد زالت العقبات التي كانت تعترض الطريق .

تكفلت حرب الاستقلال بتطهير هذا الجزء من هذا الطريق .

الاستعمار رحل . . والملك ذهب . . والاقطاع قلمت اظافره .
والأحزاب المتصارعة على الفنائم والأسلاب طويت صفحاتها ،
وأصبحت عبرة من عبر الماضي .

وتكفلت حرب تثبيت الاستقلال بتطهير ما بقي من الطريق .

قيود الأحلام لم نستسلم لها . . العدوان على حدودنا وقفنا
لصده . . شخصيتنا المستقلة خرجت وتحددت . . احتكرنا
السلاح ضاع سره وبطل سحره . الضفط الاقتصادي ومعركة
التجميع أفلتنا منها . . والقتال لم يستطع أن يفرض علينا الاستسلام

لقد تم تطهير الطريق إلى الديمقراطية السليمة .

ولقد حصلت المرأة المصرية على كل ما كان ينبغي لها من حقوق
ولم تحصل عليه منحة ولا منة بل بجهادها جنباً إلى جنب مع جهاد
الرجل . . بوقوفها معه في ميدان القتال بتعرضها لرصاص العدو
مثل تعرضه .

إن نصف امتنا الذي كان معطلا قد خرج من وراء الحجاب
يشارك في البناء ويساهم في خلق المجتمع الذي نريده . مستنداً
على الدين والأخلاق الوطنية ولم يكن باقياً بعد ذلك إلا خطوات
أقليلة ثم نقيم الديمقراطية السليمة . . في بلادنا . . وكانت هذه
الخطوات في الواقع من بقايا المعركة الأخيرة في حرب تثبيت
الاستقلال وهي معركة القتال المسلح .

كنا نريد أن تعود قناة السويس صالحة للملاحة بعد ما أصابها
من آثار العدوان .. كما نريدها أن تعود لتخدم العالم وتخدم
وطنها ...

وبمعرفة الأمم المتحدة التي لا بد لنا أن نشيد بدورها في المعركة
الآخيرة كلها ، سواء في محاولة إيجاد حل سلمى لمشكلة قناة
السويس ، أو في محاولة إيقاف القتال ، استطاعت الهيئة المصرية
لقناة السويس بعد جهد - ولا شك في تقدير الوطن له - أن تعيد
الملاحة الى قناة السويس . وكنا بعد إعادة الملاحة الى حالها الطبيعي
نريد ان نرتب اجراءات تعاوننا مع الأمم المتحدة من اجل ازالة
آثار المعركة ..

وما أن تم ذلك فعلا حتى اتخذنا السبل لاقامة الديمقراطية
السليمة ..

بيان السيد الرئيس جمال عبد الناصر
في افتتاح الدورة الاولى للفصل التشريعي الاول
٢٢ يوليو سنة ١٩٥٧

الفصل الرابع

التنظيم الديمقراطي السليم

- الديمقراطية والتنظيم الشعبي
- سيادة الأغلبية
- حق التصويت الانتخابي
- حرية النقد وحرية الصحافة
- حرية العلم
- ديمقراطية الشعب العامل
- الطليعة الاشتراكية
- التنظيم السياسي
- دعم البناء الاشتراكي
- صوت الفلاح
- الحرية للشعب
- تحالف قوى الشعب العاملة
- خمسون في المائة للفلاحين والعمال
- المجالس الشعبية
- الاتحاد الاشتراكي والاتحاد القومي وهيئة التحرير
- عضو الاتحاد الاشتراكي العربي
- الميثاق اساس العمل
- النقد والنقد الذاتي
- حقوق وواجبات
- الديمقراطية تعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة

الديمقراطية والتنظيم الشعبى •

تعريف الديمقراطية •

إن الديمقراطية بالمفهوم الاجتماعى والسياسى هو الحل السليم للمشكلات العمل الوطنى من أجل التقدم فى جميع المجالات أنها الحل الذى يمد العمل الوطنى بأوسع القوى ، ويكشف أمامه فسح الطرق ويهديه باستمرار الى الآفاق التى تتطلع اليها الجماهير العاملة •

إن الديمقراطية السليمة على هذا النحو وبالمناطق الاشتراكية تصبح وسيلة وغاية للنضال الوطنى فى وقت واحد لها أسلوب وهدف • • أسلوب يتحقق فى كل الظروف • • أن الثورة بالشعبية باعتبارها القوة القادرة والخالدة لدمج العمل الوطنى وكفالة استمراره وحماية طريقه من أية عقبات أو انحرافات وهدف يتحقق معه فى كل الظروف • • أن تكون الثورة للشعب متحررة من أى استقلال طبقي أو انتهازي ومنطلقة الى تحقيق الرفاهية للإنسان الحر فى مجتمع حر •

الديمقراطية • • والتنظيم الشعبى •

والديمقراطية - والأمر كذلك - لابد لها من قيام تنظيم شعبى يقود حركة الجماهير محتشدة مجتمعة ليستطيع أن يقتحم بها المستقبل ويصوغه وفق مطالبها وبما يلبي هذه المطالب • وهذا التنظيم ، يجب أن ينبع ديمقراطياً من الجماهير المؤمنة بالثورة باعتبارها الطريق الذى لا طريق غيره الى إعادة تشكيل المجتمع •

ويجب أن يعبر ديمقراطيا عن ارادة الجماهير ويجب أن يوجه
لديمقراطيا جميع خطط العمل الوطنى واساليبه بما يحقق مصلحة
هذه الجماهير والبحث عن نقطة بداية لتكوين التنظيم الشعبى
الذى يخدم الديمقراطية السليمة ويفرض علينا نظرة سريعة الى
تجارب سابقة .

التنظيمات الشعبية قبل الثورة

وقد كانت هناك تنظيمات شعبية سبقت قيام الثورة . ولكن
هذه التنظيمات ضاعت قيمتها بسببين رئيسيين :

أولا : ان معظم هذه التنظيمات وخصوصا تلك التى مارست
الحكم منها قبل الثورة كانت انعكاسا لمصالح طبقية وكانت كلها
تستند على تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل . ومن ثم فان
هذه التنظيمات لم تكن قائمة على اساس جماهيرى ، وان كان
بعضها قد استطاع فى سنوات النضال الوطنى من أجل الاستقلال
أن يحرك جموعا من الجماهير فانه لم يستطع مواصلة النضال الى
نهايته . . لارتباط مصالحه بطريق غير مباشر مع مصالح
الاستعمار .

ومن ثم انتهى الى مهادنته . . ومن ناحية اخرى لأن النضال
الوطنى من أجل التحرر الاجتماعى لاحت مقدماته حتى خلال
معركة الاستقلال الأمر الذى جعل هذه التنظيمات السياسية
تنقلب على قواعدها الجماهيرية وتحاول صرف انظارها عن
ممركتها الحقيقية .

ثانيا : انه كانت هناك قبل الثورة تنظيمات سياسية لا تعبر
عن مصالح الطبقة الحاكمة ، لكن فاعلية هذه التنظيمات كانت فى
معظم الأحيان محدودة او ملسة بسبب تحفظ المصالح الطبقية
الحاكمة عليها ، من ناحية ، ومن ناحية اخرى لأن هذه التنظيمات

بحركتها ذوافع انفعالية عاطفية أو حركتها قوى بعيدة من التربة القومية ولم يكن لديها على أية حال من التعمق ما يكفل لها مواجهة حتمية التغيير الاجتماعى واتخاذ الواقع الوطنى بداية لها.

التنظيمات الشعبية بعد الثورة :

وإذا كان من الحق الآن ان نمارس النقد الذاتى وهو ضرورى فإنه لابد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التى قامت و جرت محاولة اقامتها بعد الثورة ، قد عجزت عن تحقيق دورها . قصرت دونه وذلك راجع لعدة اسباب

الأول : أن قوى الثورة فى مواجهتها لحتمية التغيير الاجتماعى لم تكن قد استطاعت أن تحدد دليلا للفعل الثورى تلتقى عليها الجهود ولقد تعرض الميثاق لهذا الوضع بالتفصيل .

ومن نتيجة ذلك ان التجمع الشعبى مع النوايا الطيبة التى توافرت له كان يجمعها يغلب عليه الطابع الثورى أو كان اقتراب غير منظم من مجموعة من الامانى العامة ليس لها منهاج تفصيلى تلتقى عنده جهود جماعية على أساس فكرى واضح واحد لتصدر عنه إرادة شعبية عميقة ومؤثرة .

الثانى : ان الفكر الثورى فى تلك الفترة وهو يتطلع الى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفى مواجهة الظروف المحيطة به وقع فى الخطأ حين توهم ان الطبقة المحتكرة التى كان لابد ان تسلبها الثورة امتيازاتها الاستقلالية يمكنها ان تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعبى صاحب المصلحة فى الثورة .

ولقد كان من اثر ذلك أن محاولات التنظيم الشعبى التى جرت فى ضباب هذا الوهم حدث فى داخلها من عوامل الصدام بين

القوى الثورية الطبيعية والقوى المضادة للثورة بالطبيعة ما أصابها بالشلل واقعدها عن الحركة بل وكاد ينحرف بها في بعض الأحيان عن الاتجاه الثوري الأصيل» .

الثالث : أنه نتيجة لما سبق من غياب دليل للعمل الثوري ومن خطأ جمع المصالح المتصادمة في وحدة وطنية موهومة ضاع عنصر الالتزام في التنظيمات الشعبية .

ان غياب دليل للعمل الثوري أقام ضبابا حول الهدف عن المجتمع ؛ كذلك فان المفهوم للوحدة الوطنية بعد غياب دليل العمل صنع المقاييس الحقيقية للحكم ، على كفاية افراد التنظيم واخلاصهم في خدمة الفكرة التي تشدهم إلى هذا التنظيم .

الطريق الى الاتحاد الاشتراكي العربي

على أنه لا بد من التأكيد ان هذه المحاولات كلها لم تضع سدى فان هذه المحاولات فضلا على ما حقته من مهام مؤقتة ومرجلية ساعدت بطريق التجربة والخطأ على الوضوح الفكري الثوري .

ان الميثاق وصدوره عن ارادة شعبية حرة قد غير هذه الأوضاع كلها فالميثاق أعطى دليلا للعمل الوطني أولا . . انه من ناحية ثانية قد حدد بوضوح قوى الشعب العاملة التي يمكن ان تقوم بينها الوحدة الوطنية التي تتكفل بحل الصراع الطبقي سلميا وتدفع امكانيات التقدم ثوريا لمصلحة الجماهير .

وبذلك أصبح في الامكان ان يلتف التجمع حول فكرة واضحة . كذلك ان يكون هذا التجمع الشعبي سليما وممثلا للقوى الوطنية ودافعا لآمالها الثورية .

ان ميدان العمل الوطني أصبح الآن مهيبا لقيام التحالف الوطني الممثل لقوى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسماليين الوطنية لكي يمارس دوره ويحل محل التحالف الطبقي القديم

الذى يجب أن يسقط والذي كان ممثلا لاحتكار الاقطاع ورأس المال وسيطرتهما على ثروة الوطن وعلى كل سلطة فيه .

ان التحالف الوطنى الجديد الممثل لقوى الشعب العاملة . . هذا التحالف الذى يلتقى على الميثاق ومن حوله يفتح لأول مرة امكانية التنظيم الشعبى الذى هو بمثابة اجهزة العصبى للديمقراطية السليمة .

خصائص الاتحاد الاشتراكى العربى

ان هذا التنظيم الشعبى يتمثل فى اقامة الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يجب أن تتوافر له عدة خصائص تستمد ملامحها من التجربة والامل ومن ظروف النضال الوطنى فى مرحلته المعاصرة الخطيرة .

أولا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى يجب أن يكون هو الاطار السياسى الشامل للعمل الجماهيرى لقوى الشعب المتحالفة .

ثانيا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى يتخذ الميثاق دليله فى العمل باعتباره حصيلة لتجربة وامل ونتيجة لارادة شعبية حرة .

ثالثا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو بناء جماهيرى كامل تقيمه الجماهير الثورية ديمقراطيا وتقوده بآمالها ليكون أدواتها بعد ذلك فى قيادة العمل الوطنى .

رابعا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى هو التجسيد الحى لسلطة الشعب التى تعلو جميع السلطات وتوجهها فى جميع المجالات وعلى جميع المستويات .

خامسا . ان الاتحاد الاشتراكى العربى يتحتم عليه أن يكون الدرع الحامى لضمانات الديمقراطية السليمة وفى مقدمتها النسبة

المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية وضرورة توافر مبدأ القيادة الجماعية وصيانة ممارسة حق النقد والنقد الذاتي والالحاق في نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا كلما كان ذلك ممكنا .

تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي

ان تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي تبدأ من الوحدة المحلية في القرية ، و القسم او المصنع او أى مؤسسة تضم جموعا من الجماهير لتقدر على تكوين وحدة سياسية متحركة وتمتد حتى تصل الى مستوى الجمهورية العربية المتحدة كلها في تسلسل مترابط بالحقوق والمسئوليات وفي الوقت نفسه انها تترابط على النحو التالي :

اولا مؤتمر القرية او القسم او المصنع او غيرها من الوحدات الأساسية في التنظيم الشعبى ويضم هذا المؤتمر جميع اعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي في هذا النطاق ، ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه الوحدة السياسية التأسيسية الاولى .

ثانيا : مؤتمر المحافظة ويضم جميع اعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من الوحدات التأسيسية في القرى والأقسام والمصانع وغيرها من الوحدات الأساسية في التنظيم الشعبى ومن هذا المؤتمر المحافظة يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه المحافظة .

ثالثا : المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي هو الذى ينتخب اللجنة التنفيذية من المنتخبين من المحافظات على أن ينضم اليهم بالنسبة لدورة الانعقاد الاولى اعضاء المؤتمر الشعبى للقوى الشعبية .

وهذا المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي هو الذي ينتخب
اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .

مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربي :

ان مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربي على جميع المستويات
من الوحدات التأسيسية الاولى الى مؤتمرات المحافظان في المؤتمر
العام هي السلطات الشعبية العليا كل في نطاق مسئوليتها ، ان
مسئولية كل منها في نطاقها هي مسئولية الميثاق كاملا ، ان هذه
التنظيمات على جميع المستويات تتحمل امانة الميثاق بكل اهدافه
كما انها تتحمل اكثر من ذلك مسئولية تعميق مفاهيمه لتسكون
مستعدة لمواجهة التطبيق العملي ومشكلاته ولا بد لمؤتمرات الاتحاد
الاشتراكي العربي على جميع المستويات ان تجتمع في فترات
دورية لتحدد سياسة العمل في مجالها واهدافها ثم تناقش
التقارير المقدمة من لجانها التنفيذية عن سير العمل سياسة واهدافها
لتكون لها من ذلك كله سلطة التوجيه وسلطة الرقابة . كذلك فان
هذه التنظيمات على جميع المستويات فضلا عن مسئولياتها فيما
يتعلق برسم السياسات العامة قتصاديا وسياسيا واجتماعيا
والرقابة على تنفيذها تتحمل بالنسبة للاتحاد الاشتراكي ذاته
مسئوليات كبيرة بينها مسئولياتها عن تزويد العمل الوطني بالقيادات
المتجددة الصالحة ثقافيا وفكريا للقيادة وبوسيع نطاق اشتراك
الجماهير ايجابيا وربطها باستمرار بنشاط الاتحاد الاشتراكي
العربي وتحقيق التنسيق بين اوجه النشاط الحكومي والشعبي
لكي يزول التناقض الذي ينعين القضاء على ما تبقى من رواسته
بين الشعب والحكومة حتى يستقر بوضوح فكرا وعملا ، ان سلطة
الحكومة هي امتداد لسلطة الشعب وان اجهزتها جميعا ادوات
لارادته .

مشروع التنظيم الشعبي ٢ يولييه سنة ١٩٦٢

أنا نريد إقامة حياة ديمقراطية سليمة ديمقراطية تعبر عن الشعب هي من الشعب وإلى الشعب .. هذه الديمقراطية متحررة من أعوان الاستعمار ومن العملاء .. ولهذا فنحن نستهدف إقامة حياة ديمقراطية سليمة لأننا في الماضي كنا نشعر أن الديمقراطية التي أقامها الاستعمار بين أراضينا إنما كانت ديمقراطية تعتمد على أعوان الاستعمار والعملاء ، وأن الديمقراطية التي أقاموها وهم يحتلون بلدنا بقواتهم إنما كانت الوسيلة لسيطرتهم علينا بدلا من استخدام قواتهم المسلحة ، وأنا كشفنا هذه الديمقراطية الزائفة في الماضي .. ديمقراطية أعوان الاستعمار والعملاء .. الديمقراطية التي فرضها الاستعمار والتي كانت تسلم أغلبية الشعب للأقلية تحت اسم الديمقراطية ولهذا صممنا على أن نعمل على إقامة حياة ديمقراطية سليمة .. وكنا في سبيل إقامة الديمقراطية السليمة لتخلص من آثار الماضي ونصفي آثار الاستعمار وأعوانه .. أننا نسعى لإقامة حياة ديمقراطية سليمة بمعنى أنها من الشعب وإلى الشعب وليست لعملاء الاستعمار وليست ديمقراطية مسخرة لخدمة دولة أجنبية أو لتضعنا ضمن مناطق النفوذ .. وكلنا نعلم التاريخ الطويل الذي كانت الدول الأجنبية التي تريد أن تتحكم أقيانا تستخدم الأحزاب أو تستخدم بعض الأحزاب حتى تكون عاملة لها وعاملة لسيطرة نفوذها .

أنا إذا أردنا أن نقيم الديمقراطية الحقيقية إنما هي ديمقراطية الشعب ولكن الأحزاب التي كانت في الماضي أو الأحزاب التي تعلن أنها ترتبط بدولة أجنبية ليس لها مكان بيننا اليوم .. أن الديمقراطية لا بد أن تنبع من بلادنا ومستكون وفق إرادة الشعب ، متحركة لأماله ولن تكون مستوردة من نظريات دولة أجنبية أو قائمة على قوى أجنبية ، ولن تقبل الديمقراطية السليمة الحقيقية .. الأحزاب التي كانت تعتمد على الدول الأجنبية ، لأنها تمثل العملاء وأعوان الاستعمار .. ولكننا نحن أبناء الشعب نقبل الديمقراطية

الحقة ونعمل من أجلها .. ديمقراطية تنبع من أرضنا ومن هواتنا
ومن روحنا الروح العربية الخالصة .. ديمقراطية ليست زائفة
ولكنها ديمقراطية حقة .. اننا اليوم ونحن نعمل لاقامة حياة
ديمقراطية سليمة انما نعرف جيداً اننا نعنى هذه الديمقراطية
الخالصة واننا لن تقبل بآية حال من الأحوال أعوان الاستعمار أو
العملاء أو شعاراتهم الزائفة ..

٣ مارس سنة ١٩٥٩

في بلدة سلنطة - سورية

في الاحتفالات بالعيد الاول لقيام

الجمهورية العربية المتحدة

سيادة الأغلبية :

لقد قامت هذه الثورة بعد أن طال حرمان أغلبية الشعب من
أرزاقه ومن كرامته ومن آدميته .. لحساب فئة قليلة عن الأمياد
تحكموا فينا وفي آبائنا وأجدادنا وكان أبناء الشعب يثنون
ويتوجعون ويكافحون ويناضلون من أجل عزتهم وكرامتهم .
ان هذا النضال استمر طويلاً لكي تسود الأغلبية من أبناء
الشعب .. وثار من ثار .. وقتل من قتل ، ولم يستطع أحد القضاء
على حكم الأقلية حتى قامت الثورة قى سنة ١٩٥٢ فهزمت
الاستبداد والاستعمار .

وبحيث اننا وصلنا الى هذه النتيجة وتمكن الشعب من أن
ينال حقوقه فلن نتخلى عن ذلك أبداً للأقلية ولا للمستبدين ، ولا
للمستعمرين .. ستكون الأغلبية بدأ واحدة وقوة واحدة وتحارب
الضلال والفساد والاستعمار وستقف ضد الاحتكار والتحكم .

٤ يوليو سنة ١٩٥٥

في خريجي الدفعة الجديدة لكلية

الطيران الحربى ببليس

حق التصويت .. الانتخابى

فى الماضى فقد حق التصويت قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش .. أن حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة لها وأصبحت خديعة مضللة للشعب ..

تحت هذه الظروف أصبح حق التصويت أمام ثلاثة احتمالات ليس لها بديل

١ - فى الريف كان التصويت اجباريا للفلاح لا يقبل المناقشة فلم يكن يملك الا ان يعطى صوته للاقطاعى صاحب الارض أو وفق مشيئته أو يواجه تبعات العصيان وأولها ان يطرد من الارض التى يعمل فيها بما لا يكاد يكفى لسد جوعه .

٢ - فى الريف والمدينة كان شراء الأصوات يمكن رأس المال المستغل من أن يأتى بأعوانه أو بمن يضمن ولاءهم لمصلحته .

٣ - فى الريف والمدينة لم تتورع المصالح الحاكمة فى عديد من الظروف أن تلجأ الى التزوير المكشوف اذا ما أحسنت بوجود تيارات متعارضة مع اراءها وكانت الشروط التى تجرى تحتها عمليات الانتخابات وفى مقدمتها اشتراط تأمين نقدى باهظ نصده جماهير الشعب العامل حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ولم تكن الا لعبة فى تلك الظروف . وفى الوقت نفسه فان الجهل الذى فرض على الأغلبية العظمى من الشعب ، تحت ضغط الفقر جعل من حرية الاقتراع وهى أولى الضمانات لحرية امره مستحيلا أو شبه مستحيل .

ان حرية التنظيم الشعبى التى تستند على حرية التمثيل الشعبى فقدت هى الأخرى بتأثير هذه الظروف فاعليتها وعجزتها عن التأثير ايجابيا على الأوضاع المفروضة داخل الوطن .

ان ملايين الفلاحين حتى من ملاك الأرض الصغار طحنهم الاقطاعيات الكبيرة لسيادة الأرض المتحكمين في مصيرها ولم يتمكنوا على الإطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات تمكنهم من المحافظة على انتاجية أرضهم ومن ثم تعطيهم القدرة على الصمود وعلى اسماع صوتهم للأجهزة المحلية فضلاً عن قصور الحكم في العاصمة .

كذلك فان الملايين من العمال الزراعيين عاشوا في ظروف أقرب ما تكون الى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيراً ليقترب من حد الجوع كما ان عملهم كان يجرى من غير أى ضمان للمستقبل ولم يكن فى طاقتهم الا ان يعيشوا سننى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة كذلك فان مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن فى قدرتهم اية طاقة على تحدى ارادة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الاقطاع والسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع واصبح العمل سلعة من السلع فى عملية الانتاج يشتريها راس المال المستغل تحت أحسن الشروط موافقة لمصالحه ولقد واجهت الحركة النقابية التى كانت فى يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت افسادها .

حرية النقد وحرية الصحافة :

ان حرية النقد ضاعت فى هذه الفترة بقياع حرية الصحافة ولم يكن الأمر هو مجرد القوانين الصارمة التى وقفت بالمرصاد لحرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقابات وتوسعت فى المحظورات الى حد كاد يجعل الظلام دامساً وشاملاً .

أما طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها احدثت أيضاً لا يقل فى صورته عما احدثته قوانين القمع والكبت .

لقد كان من أثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحديثة والى الكميات الهائلة من الورق ان تحولت هذه المهنة العظيمة فى كونها عملية رأى الى ان أصبحت عملية رأس مال معقدة .. ان الصحافة فى هذه الفترة ومع هذا التطور لم تكن قادرة على الحياة الا اذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال المستغل الذى كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت أولا فى اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا دون الحقيقة .

كذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة « ثانيا » بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الاولى ولم يعد فى قدرتها الا ان تخضع لارادة رأس المال المستغل وان تتلقى منه وليس من جماهير الشعب وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية .

حرية العلم

ان حرية العلم التى كان فى مقدورها أن تفتح طاقات جديدة للأمل تعرضت هى الأخرى للعبث نفسه تحت حكم الديمقراطية الرجعية .

فان الرجعية الحاكمة كان لابد لها ان تطمئن الى سيطرة المفاهيم المعبرة عن مصالحها ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه وأصبحت لا تسمح الا بشعارات الاستسلام والخضوع .

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت ان بلادنا لا تصلح
للصناعة ولا تقدر عليها .»

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على
قبر حقيقته ، وصور لها الأبطال فى تاريخها تآهين وراء سحب من
الشك والقموض بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول
الذين خانوا كفاحها .

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت فى ملك المدارس
والجامعات والهدف من التعليم كله لا يزيد عن اخراج موظفين
للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التى لا تأنه بمصالح
الشعب دون أى معنى لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها
أصلا وأساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله وإنما
بأشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان فى استطاعتها أن
تكون ضمن الطلائع النائرة فكسر مقاومتها وفرض عليها اما أن
تستسلم لأغراء ما يلقى به اليها من فتات الامتيازات الطبقية واما
أن تذهب الى الانزواء والنسيان .

ان عمق الوعى الثورى واصالة ارادة الثورة للشعب المصرى
قد قضحت التزييف المروع فى ديمقراطية الرجعية التى حكمت
باسم التحالف بين الاقطاع وبين راس المال المستغل .

✽ اليأس ✽

ديمقراطية الشعب العامل !

ان عمق الوعي واصالة ارادة الثورة وقضاء بنجاح شعاع الديمقراطية السليمة ضمن المبادئ الستة ورسمها من الواقع وبالتجربة وتطلعا الى الامل معالم ديمقراطية الشعب .. ديمقراطية الشعب العامل كله .

اولا : ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية .

ان المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة :

- ان يتحرر من الاستغلال في جميع صورة .
- ان تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية .

- ان يتخلص من كل قلق يبدد امن المستقبل في حياته .
- بهذه الضمانات الثلاث يملك المواطن حريته السياسية ويقدر ان يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضى حكمها .
- ثانيا : ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات .

ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب .. سلطة مجموع الشعب وسيادته ، والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله او انكاره وانما ينبغي ان يكون حله سلميا في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تداول الفوارق بين الطبقات وقد اثبتت التجربة التي صاحبت بدء العمل الثوري المنظم انه من

المنح ان تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع اسلحتها ومنعها من أية محاولة للعودة الى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها .

ان ضراوة الصراع الطبقي ودمويته والأخطار الهائلة التي يمكن ان تحدث نتيجة لذلك هي في الواقع من صنع الرجعية التي لا تريد النزول عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التي توصل منها استغلال الجماهير .

ان الرجعية تملك وسائل المقاومة وتملك سلطة الدولة فاذا انتزعت منها لجأت الى سلطة المال فاذا انتزع منها لجأت الى حليفه الطبيعي وهو الاستعمار .

ان الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكاراتها لثروته ولهذا فان سلمية الصراع الطبقي لا يمكن ان تتحقق الا بتجريد الرجعية اولا وقبل كل شيء من جميع اسلحتها .

ان ازالة هذا التصادم يفتح الطريق للحلول السلمية امام صراع الطبقات .

ان ازالة التصادم لا يزيل المتناقضات بين بقية طبقات الشعب وانما هو يفتح المجال لامكانية حلها سلميا اي بوسائل العمل الديمقراطي على حين ان بقاء التصادم لا يمكن ان يحل بغير الحرب الاهلية وما تلحقه من اضرار بالوطن في ظروف يشهد فيها الصراع الدولي وتعصف فيها عواصف الحرب الباردة .

ان تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب ان يسقط .
ولا بد ان ينفصح المجال بعد ذلك ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية .

ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل
الشرعى لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على
احلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية .

ثالثا : ان الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى
الممثلة للشعب هى التى تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى
ليكون السلطة الممثلة للشعب ، والدافعة لامكائيات الثورة ،
والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

ان هذه القوى الشعبية الهائلة المكونة للاتحاد الاشتراكى
العربى واطلاق فعاليتها تحتم ان يتعرض الدستور الجديد
للجمهورية العربية المتحدة عند بحثه لشكل التنظيم السياسى
للدولة لعدة ضمانات لازمة :

١ - ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب
المباشر لابد لها ان تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للأغلبية وهى
القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى
الثورة ، كما انها بالطبيعة الوعاء الذى يخزن طاقات ثورية دافعة
وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . ان ذلك فضلا عما فيه من حق
وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية ضمان أكبر لقوة الدفع الثورى نابعة
من مصادرها الطبيعية الأصلية .

ومن هنا فان الدستور الجديد يجب ان يضمن للفلاحين والعمال
نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها
بما فيها المجلس النيابى باعتبارهم اغلبية الشعب كما انها الاغلبية
التي طال حرمانها من حقها الأساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه .

٢ - ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتساكلا
باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضع
الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بان يظل الشعب

دائما قائد العمل الوطنى كما انه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف .. كذلك فان الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالبحاح سلطة الدولة تدريجيا الى ايدى السلطة الشعبية فانها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حلها .

٣ - ان الحاجة الى خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسن احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات .

٤ - ان جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى . ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب وانما هى تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات كما انها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

رابعا : ان التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة .. ان هذه التنظيمات لا بد أن تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى وان نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة أعضاء الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

ولقد سقط الضغط الذى كان يخلق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

ان تعاونيات الفلاحين فضلا عن دورها الانتاجى هى منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى اكتشافه وحلها .

كذلك فقد آن الوقت لكي تقوم نقابات العمال الزراعيين •
ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات قد توصلت
لقوانين يوليو العظيمة الى مركز طبيعي في قيادة النضال الوطني •
ان العمال لم يصبحوا سلعة في عملية الانتاج وانما أصبحت
قوى العمل هي مالكة لعملية الانتاج ذاتها شريكة في ادارتها شريكة
في ارباحها تحت اوفى الأجور وأحسن الشروط من ناحية تحديد
ساعات العمل •

خامسا : ان النقد .. والنقد الذاتي من أهم الضمانات
للحرية ، لقد كان اخطر ما يعرقل حركة النقد والنقد الذاتي في
المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية اليها •

كذلك فلقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة بحكم سيطرتها
على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأي اعظم أدواتها •

ان استبعاد الرجعية يسقط دكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح
الطريق امام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية •

انه يعطى اوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة •

وكذلك فان ملكية الشعب للصحافة التي تحققت بفضل قانون
تنظيم الصحافة الذي أكد لها في الوقت نفسه استقلالها عن
الأجهزة الادارية للحكم قد انتزع للشعب اعظم أدوات حرية الرأي
ويمكن اقوى الضمانات لقدرتها على النقد •

ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي العربي لها هذا الاتحاد
المثل لقوى الشعب العاملة قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة
الحاكمة كذلك خلصت من تحكم راس المال فيها ومن الرواية غير
المنظورة التي كان يفرضها عليها بقوة تحكمه في مواردها •

ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب .

سادسا . ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لا بد لها ان تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن وفي مدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية .

ان التعليم لم يعد غايته اخراج موظفين للعمل في مكاتب الحكومة ، ومن هنا فان مناهج التعليم في جميع الفروع ينبغي ان تعاد دراستها ثوريا لكي يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة ، كذلك فان القوانين لا بد ان تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية .

كذلك فان العدل الذي هو حق لكل مواطن فرد لا يمكن ان يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن ، ان العدل لا بد ان يصل الى كل فرد حر ، ولا بد ان يصل اليه من غير موانع مادية و تعقيدات ادارية كذلك فان اللوائح الحكومية يجب ان تتغير تغيرا جذريا من الأعماق ، لقد وضعت كلها او بعضها في ظلال حكم الطبقة الواحدة ولا بد بأسرع ما يمكن من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله .

ان العمل الديمقراطي في هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نامية بالقيم الجديدة عميقة في احساسها بالانسان صداقة في تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة في أعماقه خلاقة مبدعة ينعكس أثرها غل ممارسته للديمقراطية وفهمه لأصولها وكشفه لجوهرها الصافي النقي .

« الميثاق الوطني »

الطليعة الاشتراكية :

ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير وتعبّر عن ارادتها وتوجه العمل الوطنى . وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادئ الميثاق وهو الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها ويضم الاتحاد الاشتراكي العربي - كتنظيم سياسى شعبى - قوى الشعب العاملة ، وهم : العمال والفلاحون والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ، ويتمثل فيه تحالف هذه القوى فى اطار الوحدة الوطنية . ويستهدف الاتحاد الاشتراكي العربي تحقيق الديمقراطية السليمة ممثلة بالشعب وللشعب . . لتكون الثورة بالشعب فى أسلوبها ، وللشعب فى غايتها واهدافها وتحقيق الثورة الاشتراكية التى هى ثورة الشعب العامل ، ودفع امكانيات التقدم لوريا لمصلحة الجماهير ، وحماية الضمانات التى قررها الميثاق وهى : كفالة الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين فى جميع التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها . بحيث يراعى فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي نفسه أن تكون نسبة العمال والفلاحين ٥٠ ٪ على الأقل باعتبارهم اغلبية الشعب التى طال حرمانها من حقوقها الأساسية ويستهدف الاتحاد الاشتراكي العربي أيضا تحقيق مبدأ القيادة الجماعية ودعم التنظيمات التعاونية وارساء حق النقد والنقد الذاتى ونقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا وواجبات الاتحاد الاشتراكي العربي هى أن يكون قوة ايجابية لدفع العمل الثورى وحماية مبادئ الثورة واهدافها ، وتصفية آثار تحكّم الرأسمالية والاقطاع والنضال ضد تسلل النفوذ الأجنبى والانتهازية والرحمة التى تم اسقاطها ، ومقاومة السلبية والانحراف ومنع الارتجال فى العمل الوطنى .

وَضَمَانًا لَأَن يُؤَدَّى هَذَا التَّنْظِيمُ الشَّعْبِيُّ إِلَى تَحْقِيقِ أَهْدَافِهِ قَانَ
العلاقات سواء بين الأعضاء وبعضهم أو بينهم وبين تنظيماتهم ،
تتطلب مجموعة من القيم والمبادئ ليسير الاتحاد الاشتراكي
العربي بقوة نحو أهدافه الثورية .

وأهم هذه المبادئ احترام الأقلية لأرادة الأغلبية ، حتى
لا يكون هناك أي مجال لقيام دكتاتورية في منظمات الاتحاد ، وكسب
ثقة الشعب عن طريق الاقتناع ، وهذه الثقة هي السبيل إلى طاعة
ال جماهير لقيادتها طاعة ليست وليدة الخوف ، ولكنها وليدة
الاقتناع ، ولا تعطى للقيادات ، في أي مستوى من المستويات ،
حقوقا مكتسبة تقيم دكتاتوريات داخل تنظيمات الاتحاد والنظام
والطاعة في العلاقات بين القيادة والطليعة وال جماهير على أساس
إخلاص القيادة الثورية وسلامة مخططاتها وإخلاص الطليعة
الاشتراكية ، والاستعداد للبذل والتضحية واقتناع الجماهير ،
والعمل على قيام علاقات سليمة بين منظمات الاتحاد وبين الشعب
العامل ، والعمل على حل مشاكل الجماهير ، والعمل على استمرار
الدفع الثوري لدى الجماهير وإطلاعها على حقائق الأمور ، وعدم
قرض السلطة ، أو ممارسة أي نوع من التعالي على جماهير الشعب
العامل ، والاعتراف بالأخطاء والمبادرة إلى إصلاحها .

أن الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو السلطة الشعبية يقوم
بالعمل القيادي والتوجيهي والرقابة التي يمارسها باسم الشعب
في حين يقوم مجلس الأمة - وهو سلطة الدولة العليا ومعه
المجالس النقابية والشعبية - بتنفيذ السياسة التي يرسمها
الاتحاد الاشتراكي العربي .

وفي خلال منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي في جميع
مستوياته يجد الميثاق - وهو بالنسبة لثورتنا نظريتها السياسية

وبالنسبة لاشتراكنا فـكرها الثوري - طريقه الى التطبيق
العملي ..

وفي قيام الاتحاد الاشتراكي العربي بدوره القيادي . وسحمته
مسئوليته الطبيعية ووقوفه حارسا على الضمانات التي كفلها
الميثاق ، وممارسته بوظائفه بالأسلوب الديمقراطي . وانبثاقه عن
الجمهير ، وتمثيله لامايها وتعبيره عن ارادتها ؛ وتحقيقه لمبدأ
سيادة الشعب وارسائه لقاعدة أساسية من قواعد التنظيم السياسي
الديمقراطي وهي ان الديمقراطية السليمة تصبح بالمنطق الاشتراكي
وسيلة وغاية للنضال الوطني .

« من قانون الاتحاد الاشتراكي العربي »

التنظيم السياسي : الأم :

ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الأم الذي يربط
جميع سلطات الدولة ورئيس المدينة او رئيس القرية يجب ان
يكون عضوا في الاتحاد الاشتراكي العربي حتى يستطيع ان يحل
مشاكل المدينة او القرية ، ويتفاعل مع طلباتها ويلبي احتياجاتها ،
وفيما يتعلق بالنقابات ينبغي ان يكون أعضاؤها أعضاء في الاتحاد
الاشتراكي العربي لتكون في الوطن وحدة كاملة .. تجمع كل
المواطنين في الاتحاد وبناء على ذلك يكون الاتحاد الاشتراكي العربي
هو التنظيم السياسي الأم ، ومنه ينبثق كل القادة ، وبهذا نخلق
وحدة فكرية ووحدة وطنية في بلادنا .

٤ يوليو سنة ١٩٦٢

مناقشات المؤتمر الوطني للفوز الشعبية

دعم البناء الاشتراكي

والتنظيم الشعبي سيكون فوق الاجهزة الادارية ، ولذلك ينبغي ان يكون في مستوى القيادة ولكن تشكل هذا التنظيم الشعبي علينا ان نبذل كثيرا من الجهد فالمهمة ليست يسيرة أو هنية ، انما هي عملية شاقة ، ومستمرة . وتحتاج الى تعبئة الجماهير روحيا وفكريا كي تنطلق بكل امكانياتها الخلاقة وحتى لاتسلسل الى الاتحاد الاشتراكي الرجعية والانتهازية . وعلينا أيضا ان نعرف مشاكل الجماهير والطرق المؤدية الى حلها ..

واعتقد ان العمل الثوري يجب ان يخلق قيادات ، وهذه المهمة من أكبر المهام التي تواجهنا في هذه المرحلة الحاسمة في تاريخنا ، واود ان اقول ان الفرصة متاحة لكل الشباب ، ولكل القيادات لكي تعمل وتقوم بدورها الايجابي في العمل الوطني .. الفرصة متاحة لكي يدعم الشعب انتصاراته ويحقق انتصارات اخرى جديدة .. وساقوم بدوري في تدعيم هذه القيادات وحمايتها وصيانة تقدمها ، خلال التجارب حتى تصل الى حيث تستحق ..

وفي بلادنا ذخيرة من الشباب وينبغي ان يحمل كل فرد منهم مسئولية في تدعيم البناء الاشتراكي وبهذا يصبح الاتحاد الاشتراكي العربي وهو التنظيم الشعبي له كل المسئوليات ، قادر على القيادة ودوره الفعال من اجل تطبيق الميثاق .

٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢

حديث السيد الرئيس جمال عبد الناصر

الى شعب الجمهورية العربية المتحدة

القاهرة

صوت الفلاح

اننا نريد أن يصل صوت الفلاح صاحب الحق الطبيعي في الثورة والاشتراكية لكي تحل جميع مشاكلنا ، وذلك لاننا لا نستطيع القول باننا نعرف كل مشاكل الجماهير في كل قرية وفي كل مدينة ، بيد انه من المحتم علينا العمل لحل هذه المشاكل حلا جذريا ، وعن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي ، وتنظيم تحالف قوى الشعب العاملة ، وبتكوين المجالس الشعبية في القرية والمدينة والمحافظات ، ومجلس الأمة نستطيع أن نسمع صوت القرية ، للمدينة والمحافظات ، كما نسمع صوت الشعب في مجلس الأمة .

الحرية للشعب

ان الحرية للشعب ، ولكن لا حرية لاعداء الشعب ، لا حرية للتحالف الاقطاعي ، او الرأسمالي القديم الذي سيطر على مقدراتنا واستغل الشعب مئات السنين ، ونهب ثروة بلدنا ، وامتنص دماء العامل والفلاح ، لكي يثري ويحكم من اجل الحفاظ على مصالحهم الدائية ..

اذن علينا أن ننظم أنفسنا في داخل الاتحاد الاشتراكي العربي تنظيما كاملا لنحمي المكاسب التي حققناها ، ونخطط لمستقبل أفضل ، وفي الوقت نفسه نمارس الحرية الكاملة ..

تحالف قوى الشعب العاملة

وكل عنصر في الاتحاد الاشتراكي العربي له الحق في أن يرشح نفسه للانتخاب في جميع المستويات ، كما أن له الحق في الترشيح لعضوية مجلس الأمة . ولكننا لن نسمح للرجعية او لتحالف الاقطاع و الرأسمالية المستغلة ان تدخل في الاتحاد الاشتراكي العربي ، فالاتحاد الاشتراكي العربي هو تحالف العمال والفلاحين

والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، بمعنى أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو طبيعة قوى الشعب العاملة ..

ان الانضمام الى عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي اختياري ، ولا اجبار فيه .. وبهذا يكون الاتحاد الاشتراكي العربي كتلة قوية ، لا تتيح للرجعية أن تنقض على الشعب ، أو تتحالف مع الرجعية في الخارج ..

ان الرجعية والاستعمار يعتمد على بعض اعوانه في البلاد العربية حتى تدعم الرجعية ، لأن الرجعيين في البلاد العربية يعتبرون انتصار العدالة الاجتماعية وتحقيق الاشتراكية معناه القضاء على الرجعيين قضاء تاما في جميع أنحاء المنطقة العربية .. ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الطريق الى الديمقراطية السليمة .. ديمقراطية الشعب ..

ان جميع قوى الشعب العاملة لها الحق في أن تنضم الى عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي ، لأننا نستهدف تنظيم هذا التحالف لتكون الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب ..

خمسون في المائة للفلاحين والعمال

ان نسبة الخمسين في المائة للعمال والفلاحين في مجلس الأمة ، ضمان للديمقراطية السليمة . العمال والفلاحون الذين سلبت حقوقهم السياسية سنوات طويلة والذين كانوا دائما ضحايا لتحالف الاقطاع ورأس المال المستغل .. اليوم .. لهم ٥٠ في المائة من جميع التنظيمات الشعبية ، ولهم أيضا ٥٠ في المائة في مقاعد مجلس الأمة ، لأنهم أصحاب المصلحة الحقيقية والاصلية في الثورة وبالخمسين في المائة المحددة لهم يكون في استطاعتهم حماية المكاسب التي حققناها ، وبذلك نحمل الثورة ، ونبنى بلادنا بناء

صليما ، على اخص ثابتة ودعائم قوية من الحرية والعدل
والاشتراكية .

ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو الذي يمثل طبيعة قوى الشعب
العاملة ويعمل على تحقيق الميثاق ، وهو الدرع الواقى للديمقراطية
السليمة ، ديمقراطية الشعب . الواقى من الديمقراطية الزائفة ،
ديمقراطية الطبقة الواحدة ، التى ظلت تحكم حتى سقطت بقيام
ثورة ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٢ .

ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو اللوزج الذى يتألف من
قوى الشعب العاملة ، من اجل بناء الوطن ، بناء سليما من اجل
رفاهية ابناء الشعب جميعا . .

المجالس الشعبية

والى جانب الاتحاد الاشتراكي العربي توجد المجالس الشعبية :
والاتحاد الاشتراكي العربي له واجبات حددها القانون الذى ينظم
التنظيم السياسى وينظم قوى الشعب العاملة حتى لا تتسلسل
الرجعية .

اما المجالس الشعبية فهى منتخبة من بين اعضاء الاتحاد
الاشتراكي العربي العاملين ، مجالس شعبية منتخبة فى القرية ،
والمدينة والمحافظة ، وفى الجمهورية مجلس الامة ، واختصاص
المجلس الشعبى فى القرية هو مراقبة وتوجيه مجلس القرية ،
والعمدة ، اى السلطة التنفيذية ، وبذلك نستطيع ان نحل مشاكل
القرية .

ان فى القرية مشاكل ، ونحن نعتبر ان اهل القرية هم اقدم
الناس على حل مشاكلهم اذا تعاونوا مع السلطة التنفيذية ، واذا
وصل صوتهم الى السلطة التشريعية . وفى الماضى . نم تكن السلطة

التشريعية في الديمقراطية الزائفة تدافع إلا عن مصالح كبار ملاك الأرض والراسمالية المستغلة.

أما اليوم . . فالمجلس الشعبي المنتخب في القرية ، تنتخبه كل القرية ، لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي في القرية تنتخبها كل القرية ، ولجنة الاتحاد الاشتراكي العربي في المصنع ينتخبها كل المصنع ، وفي المحافظة ، والمدينة مجلس مدينة ومعه مجلس شعبي منتخب . .

المجلس الشعبي المنتخب غير تنظيم الاتحاد الاشتراكي ولكن هذا المجلس الشعبي عضويته مقصورة على أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي ، لكي يناقش ويراقب ويوجه رئيس المدينة ، وبهذا تستطيع المدينة أن تعرف مشاكلها وتحلها وفقا لمصلحة الشعب . .

كذلك في المحافظة يوجد مجلس اتحاد اشتراكي يمثل تحالف قوى الشعب العاملة ومجلس شعبي منتخب في المحافظة ، العضوية فيه مقصورة على أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي . والانتخاب لعضويته انتخاب مباشر في المحافظة . هذا المجلس الشعبي يراقب مجلس المحافظة ، ويستطيع أن يتفقد ويوجه ويراقب . . وبذلك تحل مشاكل المحافظة ، وإذا لم تحل ترفع الى السلطات العليا اعطها .

أما مجلس الأمة فهو يمثل الجمهورية كلها ، وله أن يثير المشاكل التي لم يمكن حلها في القرية ، أو المدينة ، أو المحافظة لحلها وفقا لمصلحة الشعب كله . .

٩ يناير سنة ١٩٦٢

خطاب السيد الرئيس في احتفالات

السيد العالي - أسوان

الاتحاد الاشتراكي العربي

والاتحاد القومي

وهيئة التحرير

ان هناك فارقا جوهريا بين الاتحاد الاشتراكي العربي والاتحاد القومي . ان الاتحاد القومي لم يصبح وحدة سياسية متحركة أو وحدة ثورية ، بل حدث ان انفصل الاتحاد القومي عن الشعب ، فلم يكن للاتحاد القومي او هيئة التحرير نقط ارتكاز ثابتة ، فقد كنا نقول كنا هيئة التحرير او كنا الاتحاد القومي . . وكان معنا هذا انه لا يوجد اتحاد قومي ، لانه لا رابطة تربط لجان الاتحاد القومي بالشعب .

وكانت هناك وساطات وطلبات ، فكل عضو في الاتحاد القومي يريد ان يقدم خدمات للمناطق التي يقيم فيها فحسب ، ولم يكن هذا هو الهدف من التنظيم السياسي . ان الهدف من اقامة تنظيم سياسي ان يكون هو الدرع الواقى لمبادئنا وثورتنا .

وعندما قلنا نريد ان يكون الاتحاد القومي عبارة عن اطار من الوحدة الوطنية يجمع كل الشعب . . اى يجمع جميع المتناقضات والتصادمات . كان الافراد الذين لهم نفوذ وعصبية ينضمون الى الاتحاد القومي ويسيطرون على لجانته ويعتبرون ان المسألة وجاهة ، لانهم لا يؤمنون بالثورة ومبادئها ، ان الانضمام الى التنظيم السياسي ليس وجاهة ، اما هو تكليف وفضل جاد من اجل تثبيت مبادئ الثورة والعمل على تحقيق الميثاق باعتباره امل الشعب في حياة افضل .

واذا قلنا اليوم كنا هيئة التحرير او الاتحاد القومي ، فكاننا لم نفعل شيئا ، ونعود الى نقطة الابتداء ، في حين انه يجب علينا ان نستفيد من الدروس والتجارب التي مرت بنا .

أنا نريد إقامة تنظيم سياسي سليم ؟ تبقي على الإيمان الكامل
والوصى الكامل ، وقائم على معرفة بالترسالة الواجبة ، والواجب
المطلوب .

عضو الاتحاد الاشتراكي

ان هناك شخصا سليما ، وآخر لا يعنيه الا مصلحته الذاتية ،
وآخر يؤمن بالثورة ومبادئها ، وفي الاتحاد الاشتراكي العربي لابد
ان يكون جميع الاعضاء ايجابيين ، ويؤمنون بالميثاق ، وبمبادئ
الثورة واهدافها ، لا مكان في الاتحاد الاشتراكي العربي للانتهازيين
او الرجعيين او الاقطاعيين او المستغلين ، لأن هؤلاء اذا انضموا الى
عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي ، سيصبحون خطرا يهدد تنظيمنا
السياسي ، هذا التنظيم الذي نريد ان يكون سليما من كل شائبة
قويا كالصلب : مؤمنا بالاشتراكية والعدالة الاجتماعية ، عاملا على
تحقيق اهداف الثورة .

أنا لا نريد اتحادا قوميا مهلهلا ، او لجنة بين اعضائها عدا
وتخصومة ، بل نحن نريد افرادا ثوريين مؤمنين بالميثاق .

ولذلك فقد قسمنا عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي الى
عضو عامل وهو من له الحق في الترشيح لمنظمات الاتحاد
الاشتراكي العربي وحق انتخاب اعضاء هذه المنظمات ويسدد
الاشتراك الذي تقرره اللجنة التنفيذية العليا .

وعضو منتسب وهو من له حق انتخاب اعضاء منظمات الاتحاد
الاشتراكي العربي وليس له حق الترشيح لها .

الميثاق اساس العمل

وعلى عضو الاتحاد الاشتراكي العربي واجب لا مناص منه ،
هو دارسة الميثاق والقيام بشرحه باستمرار للغير ، وان يكون

متمسكا بالقيم الروحية والانسانية ، وان يحافظ دائما على وحدة
الاتحاد الاشتراكي العربي وتماسكه ، وان يبذل قصارى جهده في
تنفيذ ما يقرره الاتحاد الاشتراكي العربي وما يكلف به من واجبات ،
وان يدرس قرارات منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي باستمرار
ويتولى شرحها للغير وان يقبل قرار الاغلبية حتى ولو كان مخالفا
لرأيه ويعمل على تنفيذه باخلاص وتفان .. كما يشترط في عضو
الاتحاد الاشتراكي العربي ان يضع مصالح الدولة ومصالح الاتحاد
اي مصالح الجماهير فوق مصلحته الشخصية ، كما يشترط ايضا
ان يخدم عضو الاتحاد الاشتراكي جماهير الشعب ، والا يعتبر
نفسه طبقة فوق الشعب بل يجب عليه ان يخدم الشعب بروحه
وقلبه ليوثق الروابط بين الشعب ويسمع من الشعب لكي يتعلم
منه ، لانه لا يمكن ان نتجاهل الشعب ، ولا نتعلم منه فاذا لم نتعلم
من الشعب فاننا ننفل عن القاعدة الشعبية .

النقد والنقد الذاتي

كما ان على عضو الاتحاد الاشتراكي العربي ان يقبل النقد
بصدر رحب ويمارس النقد الذاتي لكي تصحح الأخطاء ، فلا يوجد
إنسان مثله عن الخطأ وطالما نحن نعمل فلا بد ان يوجد خطأ ، ومن
الضروري ان تصحح هذا الخطأ باستمرار ، والنقد والنقد الذاتي
هو السبيل الى تصحيح الأخطاء ..

ومن المحتم على عضو الاتحاد الاشتراكي ان يعمل بكل قواه
على ان يقف لأعداء الاشتراكية والثورة ، والحرية ، ويعتبر نفسه
صاحب هذه الثورة وصاحب الاتحاد الاشتراكي العربي .

هذه هي الشروط التي يجب ان تتوافر في عضو الاتحاد
الاشتراكي العربي حتى لا تحدث الأخطاء التي حدثت في الماضي .

حقوق وواجبات

وليس من شك انه في مقابل كل واجب حق ؟ واذا كنت قد تحدثت عن واجبات عضو الاتحاد الاشتراكي العربي فيجدر أن أتحدث عن حقوقه .. ان له الحق في أن يشترك في المناقشات ، ويعبر عن رايه بصراحة ، لا يقيده أي قيد ولكني ماذا أعني بكلمة الرأي هنا ؟ .

ان على عضو الاتحاد الاشتراكي العربي ان يتصل بالجمهوريات ويتعرف على مطالب وآراء ومشاكل الناس ، ويقترح في داخل لجان الاتحاد الاشتراكي الوسائل لحل هذه المشاكل . كما ان له حق النقد ، وله ان يمارس حق نقد أي تنظيم للاتحاد ، حتى اللجنة التنفيذية العليا . ولكن عليه ان يقبل رأي الأغلبية لأنه لا يمكن أن نصل دائما الى اجماع في الآراء .

ومن حقوقه أيضا أن ينتخب في جميع اللجان الموجودة في التنظيم حتى اللجنة التنفيذية العليا التي تنبثق عن المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي ..

اما العضو غير العامل او غير المنتسب والذي يريد أن ينضم الى عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي فعليه أن يقدم طلبا للجنة او للوحدة التأسيسية المحلية التي تنظر في طلبه ، وترفضه-وتقبله كعضو عامل ، او ترفضه لأنه مستغل مثلا .

إن هذا هو الطريق لبناء الاتحاد الاشتراكي العربي بناء سليما لا مكان فيه لانتهازيين أو الرجعيين ، فان لهم القدرة على لم شعنتهم في سرعة ، لكي ننقضوا على مكاسب الشعب .

ان على كل من يريد أن يكون عضوا عاملا في الاتحاد الاشتراكي العربي ان يمارس هذه الحقوق ويفهم بهذا الواجبات .. ذلك

لأننا نريد الاتحاد الاشتراكي خلية ثورية حية ، وبهذا نستطيع ان نحمل بلدنا المستقل ، اننا لا نقول .. الطوفان من بعدنا .. لان التنظيم السياسي هو الذي يضمن استمرار هذه الثورة وتحقيق الاهداف التي نعمل من اجلها .

اما اللجان التأسيسية المحلية ، التي تتكون من الأعضاء العاملين ، الذين من بينهم يرشح أعضاء اللجنة التنفيذية في القرية ، والانتخاب يكون من حق كل الناس ، اي انتخاب عام من كل الشعب سواء في القرية الأعضاء العاملين وغير العاملين - ولكن الترشيح للأعضاء العاملين ..

ان الهدف من كل ذلك هو اقامة تنظيم سياسي قوى للحفاظ على المكاسب والانتصارات التي حرزناها بكفاحنا ، ومن اجل اقامة مجتمع حر كريم ..

ان كل اللجان التنفيذية في القرى تكون مؤتمر المحافظة ، وتنتخب اللجنة التنفيذية في المحافظة ، وهذه اللجان الاخيرة تظل المؤتمر العام وتنتخب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ..

٤ يوليو سنة ١٩٦٢

مناقشات المؤتمر الوطني للقوى

الشعبية - القاهرة

الديمقراطية تعبر عن تحالف
قوى الشعب العاملة

لقد قلنا في الميثاق لا حرية سياسية بدون حرية اجتماعية .
فتذكر الانتخاب يؤثر عليها رغيف الخبز .. فالفلاح الذي لا يجد

قوت يومه يعطى صوته للاقطاعى صاحب الأرض ! وبناء على ذلك لا يمكن أن نقول أن هذا الفلاح حر ، ولكن إذا أمن هذا الفلاح على يومه وغده أصبح حرا حرية حقيقية لأن فى استطاعته أن يعبر عن رايه فى صراحة ..

اتنا اذا اودنا ان نقيم بين ربوع بلادنا الحياة الديمقراطية السليمة لابد ان نقضى على حكم الطبقة ولا بد ان نحقق حرية الوطن وحرية المواطن .

ولقد قضينا على دكتاتورية الاقطاع ، ورأس المال كما قضينا على دكتاتورية الرجعية التى أقامت برلمانا زائفا وادعت أن هذه ديمقراطية ، لقد أقمنا اليوم بين ربوع امتنا التحالف الحقيقى لقوى الشعب العاملة التى حرمت من حقها الاصيل طوال السنين الماضية ، والتى حرمت من حقها فى السياسة ومن حقها فى ثروة بلدها .

اتنا اذا حررنا الثروة ، ووسائل الانتاج ، والعامل والفلاح ، فستطيع ان نقول ان هناك امكانية لقيام حياة ديمقراطية سليمة .

ان الحياة الديمقراطية السليمة هى التى تعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة .. ان الديمقراطية الزائفة او دكتاتورية تحالف الرجعية ورأس المال كانت تمثل حكم الطبقة الواحدة .. وكان كل الشعب محروما من أن يمارس حقه السياسى ، او ان يمارس حقا الاجتماعى .

لقد اقتصبت الطبقة منذ مئات السنين الثروات ، وسيطرت على أبناء الأمة اجتماعيا وحينما سيطرت اجتماعيا سيطرت سياسيا

لقد تمكنا من تطبيق الاشتراكية وبهذا أقمنا بين ربوع بلادنا الحرية الحقيقية ، حرية الوطن ، وحرية المواطن ، واتنا بهذا نسير

من اجل اقامة الحياة الديمقراطية السليمة ، التي تتمثل فيما قلناه
ان الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لاعداء الشعب من الاقطاعيين
والاستغلاليين ..

ان تحالف الاقطاع ورأس المال في مئات السنين الماضية
سيطر على الحكم واخذ الفرصة ليسيطر على بلادنا .. ويتحكم في
الشعب ، ولكن حينما قامت الطلائع الثورية في ٢٢ من يوليو عام
١٩٥٢ استطاعت ان تقضى على الملكية الفاسدة وعلى حكم تحالف
الاقطاع ورأس المال واستطعننا ان نتحرر من الاستغلال السياسى
والاقتصادى والاجتماعى ، واستطعننا لأول مرة فى تاريخنا ان نبني
المجتمع الذى نريد ، مجتمع تتناقو الفرص ، المجتمع الذى يملكه
كل فرد من ابنائه .

٢١ فبراير سنة ١٩٦٢

عيد الوحدة الخامس

بيد ان الجمهوريه - القاهرة

المهزّز

صفحة

الفصل الأول

الطريق الى الديمقراطية ٥

الفصل الثاني

ديمقراطية الرجعية ١١

الفصل الثالث

الديمقراطية السليمة ٥١

الفصل الرابع

التنظيم الديمقراطي السليم ٩٢

١٥٥

الدار القومية للطباعة والنشر

التمن ١

العدد ٣٠٠